الأمم المتحدة

A/59/PV.61

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٦١**
الاثنين، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ ..... (غابون)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ٣٧ من جدول الأعمال

قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/59/35)

تقرير الأمين العام (A/59/574)

مشاريع قرارات (A/59/L.34 و A/59/L.35 و A/59/L.36 و A/59/L.37)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد بول باجي، ممثل السنغال، بصفته رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، الذي سيتولى عرض مشاريع القرارات A/59/L.34 إلى A/59/L.37 في سياق بيانه.

السيد باجي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): في بيان واضح الدلالة على دعم الشعب الفلسطيني في سعيه للتوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين، توالى على أخذ الكلمة صباح هذا اليوم ممثلو الدول الأعضاء والمراقبون عن هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني احتفالا باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وبصفتي رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أود مرة أخرى أن أشكر الجميع على ما أبدوه من دعم قيم واهتمام بالغ ومشاركة نشطة في السعي إلى حل سلمي للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

وقبل أن أعرض عليكم مشاريع القرارات الأربعة التي تقدمها لجنتنا كل عام، والتي اعتمدتها اللجنة أوائل هذا الشهر، اسمحوا لي أن أدلي ببضع ملاحظات موجزة بشأن الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة والتطورات الأخيرة في العملية السياسية.

ينعقد هذا النقاش في فترة بالغة الصعوبة والدقة بالنسبة للشعب الفلسطيني. فالفلسطينيون في حداد لوفاة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

04-62533 (A)
0462533

رئيسهم وزعيمهم التاريخي، ياسر عرفات، الذي كان رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية. ويشاطر الفلسطينيين في أحزانهم ملايين الناشطين والمتعاطفين في شتى أنحاء العالم، الذين قاموا، كما فعلنا هنا في الجمعية هذه قبل أسبوعين، بتأبين ذلك الرمز لقضيتهم، الذي نهض بإبان حياته ليصبح تجسيدا للتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير المصير والحرية والاستقلال والسيادة الوطنية. لقد كرس الرئيس عرفات حياته للكفاح من أجل ممارسة شعبه لحقوقه غير القابلة للتصرف على نحو فعال، وبالأخص من خلال إقامة دولة على أرض فلسطين عاصمتها القدس الشرقية، وعودة اللاجئين الفلسطينيين الذين طُردوا من ديارهم بفعل صراع دموي عنيف لا ينتهي.

لقد كان الرئيس عرفات يؤمن إيمانا راسخا بأن الأمم المتحدة ستتمكن من إيجاد حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين. وبالفعل، فإن الأمر رهن بالأمم المتحدة – ولاسيما الجمعية العامة ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية، ضمن جهات أخرى، لوضع معايير هذا الحل الدائم في فلسطين.

وبينما نقف جنبا إلى جنب مع الفلسطينيين في هذه الفترة الأليمة، فإننا ندرك تماما أن الوضع الجديد يحفل بتحديات جديدة، مثلما يحفل بفرص جديدة. ونثق بأن الشعب الفلسطيني يدرك ذلك أيضا. وقد اتخذت قيادته خطوات فورية لتجنب وقوع أي مشكلة في عملية نقل السلطة، وفقا للقانون الأساسي الفلسطيني. وأود أن أتقدم بأطيب تمنياتي للقيادة الفلسطينية بالتوفيق في جهودها لتوحيد الصف والإعداد لانتخاب رئيس جديد للسلطة الفلسطينية. ومن الأهمية بمكان أن يسود الهدوء والنظام العام الآن، كيما تجري الانتخابات في ظل أفضل ظروف ممكنة من الحرية والنزاهة والشفافية. وستؤيد اللجنة كل الجهود من أجل استئناف الحوار السياسي مع إسرائيل توطئة لتنفيذ خريطة الطريق.

وباسم اللجنة، أدعو إسرائيل إلى أن تمتنع عن أي إجراءات من شأنها أن تزيد من زعزعة الوضع في هذه المرحلة الدقيقة، ولا سيما استمرار النشاط الاستيطاني وبناء الجدار العازل. وإسرائيل، بوصفها القوة القائمة بالاحتلال، مسؤولة عن تيسير تنظيم عملية إجراء الانتخابات الفلسطينية على النحو السليم، على أن تجري بمشاركة كاملة من جانب فلسطينيّي القدس الشرقية. ولا بد أن تتخذ إسرائيل خطوات لتحسين الأوضاع الإنسانية للفلسطينيين بشكل كبير من خلال إلغاء عمليات حظر التجول وتخفيف القيود المفروضة على حرية انتقال الأفراد ونقل السلع.

إن الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة ما زالت تبعث على القلق الشديد. ونتيجة لعمليات التوغل والإغلاق وحظر التجول الإسرائيلية، أصبح الاقتصاد الفلسطيني على حافة الانهيار. ومنذ بضعة أشهر، أعلن البنك الدولي أن حالة الركود هناك هي من أسوأ حالات الركود في التاريخ الحديث. كما أن الأحوال المعيشية الفلسطينية تتدهور بشكل حاد.

وفيما يزداد الفقر انتشارا على نطاق واسع، تشهد معدلات البطالة ارتفاعا مستمرا، كما أن إيرادات السلطة الفلسطينية تقل كثيرا عن نفقاتها. وحيث أن السلطة الفلسطينية هي رب العمل الرئيسي للفلسطينيين، فمن الأهمية بمكان أن تكون قادرة على البقاء ماليا وأن تستمر المساعدات المالية التي يقدمها المانحون وأن تزيد.

إن المآسي الفردية التي لا تعد ولا تحصى، والتي لم تنج منها أسرة فلسطينية واحدة، هي نتيجة أخرى للإجراءات العسكرية التي تتخذها إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي الشهر الماضي وحده، قتل الجيش

الإسرائيلي ١٦٥ فلسطينيا، من بينهم ٥٠ مدنيا. ولم تتخل إسرائيل عن الممارسة غير المشروعة للقتل من دون محاكمة، لا سيما في المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة، حيث كثيرا ما يتعرض عابرو السبيل الأبرياء للقتل. ولجنتنا تندد بتلك الأعمال بقوة باعتبارها انتهاكات للقانون الإنساني الدولي. كما تندد بنفس القوة بالهجمات الانتحارية ضد الإسرائيليين. فليس هناك أي مبرر لتلك الأعمال المهلكة، أيا كانت أهدافها المعلنة، وأيا كان مرتكبوها. فكل الأعمال من هذا القبيل تلحق الضرر بجهود المصالحة وتجعل هدف التعايش السلمي أبعد منالا من ذي قبل.

إن لإسرائيل حق الدفاع المشروع عن النفس، لكن عليها أن تمارس ذلك الحق في إطار من الامتثال الصارم للشرعية الدولية. ومع ذلك، فإن التوغلات والعمليات الإسرائيلية في الأرض المحتلة كثيرا ما تقترن بالاستخدام المفرط للقوة والعقاب الجماعي للفلسطينيين من خلال تدمير البيوت وفرض إجراءات الإغلاق وحظر التجول. إن إسرائيل ملزمة، بموجب القانون الدولي وبوصفها الدولة المحتلة، بالحفاظ على أرواح المدنيين الفلسطينيين، الخاصة الأطفال، وبحماية ممتلكاتهم وحقوقهم. وبينما تسعى المجموعة الرباعية وأعضاء المجتمع الدولي إلى إيجاد السبل والوسائل لتنفيذ خارطة الطريق، تنتهك إسرائيل أحكام خطة التسوية هذه، دون أدنى مراعاة لالتزاماتها على الإطلاق.

وتستمر أنشطة الاستيطان، بخاصة في المستوطنات الكبيرة ''غوش عتصيون'' و ''معاليه ادوميم''، وبتوسعات كبيرة في القدس الشرقية والمناطق المحيطة بها بدعم من الحكومة والقطاع الخاص. والخطى السريعة لتلك الأنشطة لم يسبق لها مثيل منذ عام ١٩٩٢، وذلك طبقا لوصف المراقبين. ولهذه الأنشطة نفسها، بخاصة على طول الممر الذي يربط القدس بمعاليه ادوميم، عواقب وخيمة على الأراضي الفلسطينية لأنها ستشكل مقاطعتين فلسطينيتين في عزلة تامة تقريبا عن بقية الضفة الغربية.

كل هذا يحدث تقريبا أثناء تكلمنا هنا. وقبل أقل من أسبوعين، في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت اللجنة المالية المنبثقة عن الكنيست بتحويل ٢,٤ مليون شيكل إسرائيلي جديد (حوالي ٥٤٨ ٠٠٠ دولار) لتشييد مبان في مجموعة مساكن ''غوش عتصيون''. وتمت الموافقة على ٣٨٠ ٠٠٠ شيكل أخرى (٨٧ ٠٠٠ دولار تقريبا) لتمويل الأمن للمستوطنين في القدس الشرقية.

وما زال القلق البالغ يساور لجنتنا إزاء تشييد الجدار العازل في الضفة الغربية. فرغم فتوى محكمة العدل الدولية، التي اعتمدتها هذه الجمعية بأغلبية ساحقة في القرار دإط – ١٠/١٥ في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، ما زالت إسرائيل تصادر الأراضي وتدمر المنازل والأراضي الزراعية والمزارع الثمينة وتعزل المجتمعات الفلسطينية بعضها عن بعض. وبتقديم المحكمة هذه الفتوى فإنها قد أعلت مرة أخرى شأن القانون الدولي في الحوار بين الإسرائيليين والفلسطينيين المتعلق بالصراع الذي أوقعهم في مواجهة بعضهم بعضا. إن احترام قواعد ومبادئ القانون الدولي أمر لا غنى عنه مطلقاً للحل التفاوضي لهذا الصراع.

وتقتضي الحالة الراهنة من طرفي الصراع، الفلسطينيين والإسرائيليين، مع أصدقاء كلا الشعبين حول العالم، بذل جهود أكبر لإحياء الحوار السلمي. ويجب على الأمم المتحدة أن تواصل عملها، إلى جانب شركائها في المجموعة الرباعية وفي المنطقة، من أجل تحقيق التنفيذ الكامل لخارطة الطريق. فالهدف المشترك تنفيذ خارطة الطريق، على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، وإنهاء الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطينية ذات

سيادة وديمقراطية وقابلة للحياة ومتواصلة تعيش في سلام جنبا إلى جنب مع إسرائيل، وضمن حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

في هذا السياق، أود أن أعرض على الجمعية أربعة مشاريع قرارات وافقت عليها اللجنة وتم تعميمها في إطار هذا البند من جدول الأعمال، وهي A/59/L.34، A/59/L.35، L.59/L.36، A/59/L.37.

لكن قبل أن أفعل ذلك، اسمحوا لي أن أبلغكم بأن مدغشقر قد انضمت إلي مقدمي مشاريع القرارات الأربعة.

تتعلق المشاريع الثلاثة الأولى بعمل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وهي هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، وشعبة الحقوق الفلسطينية، وإدارة الإعلام التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة. وتؤكد المشاريع مجددا أهمية الولايات التي أناطتها الجمعية العامة بهذه الكيانات. وكما كان في السابق، تعتزم اللجنة كفالة استخدام الموارد المتاحة لها على أفضل نحو لجميع الأنشطة المجازة. وتم استكمال وتبسيط مشاريع القرارات الثلاثة هذه.

مشروع القرار الرابع، المعنون ”تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية“، يؤكد مجددا موقف الجمعية العامة إزاء العناصر الأساسية لمثل هذه التسوية ويتضمن إشارات إلى التطورات التي حدثت في العام الماضي. وبصفة خاصة، يعكس مشروع قرار هذا العام أهمية الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية المترتبة على إنشاء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن مشاريع القرارات الأربعة التي عرضتها قبل هنيهة تصف بإيجاز المواقف والولايات والبرامج ذات الأهمية الخاصة، لا سيما في المرحلة الحالية العصيبة. وأود أن أحث الجمعية العامة على اعتماد مشاريع القرارات هذه وإظهار دعمها الثابت لما يرد فيها من أهداف نبيلة وهامة. إنها أهداف السلام والمصالحة والأمن لفلسطين، ولإسرائيل، وللشرق الأوسط والعالم بأسره.

السيد كاميليري (مالطة) (تكلم بالانكليزية): بصفتي مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة التقرير السنوي للجنة الوارد في الوثيقة A/59/35.

خلال العام الماضي، واصلت اللجنة تنفيذ الولاية التي أناطتها بها الجمعية العامة. والتقرير الذي سأبدأ بعرضه يتناول التطورات المتعلقة بمسألة فلسطين وعملية السلام وأنشطة اللجنة خلال الفترة من ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

تصف مقدمة التقرير بإيجاز أهداف اللجنة ومنظورها العام تجاه الأحداث التي وقعت خلال العام. يشير الفصلان الثاني والثالث إلى القرارات التي تجدد ولاية الجمعية العامة للجنة، وكذلك إلى عمل شعبة حقوق الفلسطينيين وإدارة شؤون الإعلام، ويتضمنان معلومات عن تنظيم عمل اللجنة خلال السنة المقبلة.

يستعرض الفصل الرابع، ببعض الإطالة، الوضع المتصل بالقضية الفلسطينية والتطورات السياسية ذات الصلة، كما رصدتها اللجنة خلال هذه السنة. واستُعرِضت هنا أوجه متنوعة من الوضع على الأرض، بما في ذلك الأعمال الإسرائيلية ردا على الانتفاضة؛ والنشاط الاستيطاني لدولة الاحتلال؛ ومضامين بناء الجدار العازل في الضفة الغربية وفتوى محكمة العدل الدولية؛ والوضع فيما يتعلق بالأسرى الفلسطينيين؛ والوضع الإنساني وحالة الاقتصاد الفلسطيني؛ والوضع فيما يتعلق بموارد المياه المتوفرة للفلسطينيين؛ وموقف النساء والأطفال وعمل منظومة الأمم المتحدة؛ والصعوبات العملية المتواصلة التي تواجهها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة

وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وفي هذا الفصل، تذكر اللجنة بوضوح موقفها فيما يتعلق بإعدامات الفلسطينيين خارج القضاء والهجمات الإرهابية ضد المدنيين الإسرائيليين.

ينقسم الفصل الخامس الذي يستعرض العمل الذي قامت به اللجنة إلى فرعين رئيسيين. يصف الفرع ألف العمل على النهوض بحقوق الفلسطينيين في الأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة ومجلس الأمن. يشير هذا الفرع إلى بيانات أدلت بها اللجنة ويقدم معلومات عن مشاركة الرئيس في العديد من المحافل الدولية.

يتضمن الفرع باء جردا مفصلا لتنفيذ برنامج عمل اللجنة والشعبة. كما يقدم معلومات عن الحوار المتواصل بين اللجنة وأعضاء الاتحاد الأفريقي وحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي واللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد البرلماني الدولي. كما يقدم هذا الفرع جردا للقاءات الدولية المتنوعة التي نُظمت خلال السنة؛ وتعاون اللجنة مع المجتمع المدني؛ وأعمال البحث والرصد والنشر التي قامت بها الشعبة؛ ونظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين؛ وبرنامج تدريب موظفي السلطة الفلسطينية؛ والاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

يقدم الفصل السادس استعراضا للعمل الذي قامت به خلال السنة إدارة الإعلام عملا بقرار الجمعية العامة ٢٠/٥٨ الصادر في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

ويتضمن الفصل الأخير استنتاجات وتوصيات اللجنة. وفي هذا الفصل، تعرب اللجنة عن قلقها بشأن فشل مساعي إحياء عملية السلام على خلفية استمرار العنف والفقدان المأساوي للأرواح وتفاقم الأزمة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. إنها تعبر عن معارضتها القوية لمواصلة بناء الحاجز الفاصل على الأرض الفلسطينية وتوسيع المستوطنات. إن اللجنة مقتنعة بأن استمرار الاحتلال الإسرائيلي يبقى جوهر الصراع وأن ثمة حاجة ملحة إلى حل تفاوضي لإنهاء الاحتلال وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف.

تعرب اللجنة عن إيمانها الثابت بأن خارطة الطريق هي أفضل السبل للوصول إلى هدف حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية من خلال إقامة دولتين، إسرائيل وفلسطين، تقومان على حدود ١٩٦٧. ويجب أن تقوم التسوية على قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) والقرارات الأخرى ذات الصلة.

ترحب اللجنة بفتوى محكمة العدل الدولية بشأن البناء غير الشرعي للجدار الفاصل وموقف الجمعية العامة في هذا الصدد. وتعرب عن قلقها بأن البناء لم يتوقف، معيقا بتلك الطريقة الجهود الرامية إلى حل الصراع وجاعلا الحل القائم على دولتين مستحيلا تقريبا. إن موقف اللجنة هو أن على المجتمع الدولي ضمان تقيد دولة الاحتلال بأحكام فتوى المحكمة.

تعرب اللجنة عن تقديرها لمشاركة الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وكيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني في برنامج لقاءاتها ومؤتمراتها الدولية، مما يسهل مناقشة وتحليل مختلف جوانب القضية الفلسطينية.

تشيد اللجنة بمنظمات المجتمع المدني على جهودها في تأييد المشروعية الدولية فيما يتعلق بقضية فلسطين من خلال المناصرة وتعبئة الرأي العام، وأيضا على مبادراتها المتواصلة للتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني.

تشدد اللجنة على المساهمة الأساسية لشعبة حقوق الفلسطينيين التابعة للأمانة العامة في دعم ولاية اللجنة وتنفيذ

برنامج عملها. تطلب من الشعبة أن تواصل برنامجها للنشر والأنشطة الإعلامية الأخرى، من قبيل توسيع وتطوير نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بفلسطين وتعزيز التصميم الشكلي للموقع الإلكتروني ''قضية فلسطين''. كما تشير إلى فائدة برنامج التدريب السنوي لموظفي السلطة الفلسطينية، وتتوقع أن تواصل الشعبة البرنامج، وكذا في رفع الوعي الدولي بقضية فلسطين.

ترى اللجنة أن برنامج الإعلام الخاص لإدارة الإعلام قدم مساهمة هامة لإطلاع وسائل الإعلام والرأي العام على القضايا ذات الصلة. وتطلب مواصلة البرنامج، بما يلزم من الليونة، كما تتطلبه تطورات ذات صلة بقضية فلسطين.

أخيرا، رغبة من اللجنة في تقديم مساهمتها في تحقيق تسوية عادلة ودائمة لقضية فلسطين وبالنظر إلى الصعوبات العديدة التي تواجه الشعب الفلسطيني والتي تحدق بعملية السلام، فإنها تدعو كل الدول الأعضاء أن تنضم إلى ذلك المسعى وتدعو الجمعية العامة مرة أخرى إلى الاعتراف بأهمية دور اللجنة وإلى تجديد تأكيد ولايتها بدعم ساحق.

أنا واثق من أن التقرير الذي عرضتُه قبل هنيهة سيساعد الجمعية العامة في مداولاتها بشأن هذه القضية الهامة جدا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. أعطي الكلمة الآن لرئيس البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين، السيد فاروق القدومي.

السيد القدومي (فلسطين) (تكلم بالانكليزية): لي عظيم الشرف اليوم أن أخاطب الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين خلال النظر في البند المدرج في جدول الأعمال المعنون ''قضية فلسطين''. أود أن أبدأ بتهنئتكم، السيد الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة وأن أشكر سلفكم الذي قام بواجباته بفاعلية ونجاح خلال السنة الماضية.

اسمحوا لي، سيدي، أن أعرب عن تمنياتي لكم برئاسة ناجحة ومثمرة، وبخاصة في هذا المنعطف الحرج والمشوش من تاريخنا – حيث تقاطب قوى السلام والحرب على درجة كبيرة من الحدة. في هذه اللحظات المفصلية يمكن للجمعية العامة أن تضطلع بدور مؤثر وتمارس المسؤولية التي أخذتها على نفسها: أن تعمل بوصفها قوة أخلاقية عالمية من أجل الحرية والعدل وبوصفها نصيرا رئيسيا وداعما على نطاق عالمي للكفاح من أجل الانعتاق والحرية والاستقلال لكل الشعوب المضطهدة والمستعمرة. فمنذ بدايتها، اختارت الجمعية العامة أن تكون مع قوى العدل والسلام، ومع الحقوق غير القابلة للتصرف للشعوب في الاستقلال وتقرير المصير.

وقبل إحاطة الجمعية العامة علما بالتطورات الرئيسية في جزئنا من العالم وبالحالة الراهنة في أرضنا المقدسة، فلسطين، أود أن أجدد بيان شكري لكل الشعوب والحكومات الممثلة هنا التي أعربت عن دعم قائم على المبادئ ونشيط وطويل الأمد لحقوق الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل التحرير. إنني أشكرها على مساهمتها القيمة الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في فلسطين والشرق الأوسط.

أود أن أعرب عن شكري الخاص للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ولرئيسها، بول بادجي، ولشعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة للأمم المتحدة ولبرنامج الإعلام الخاص بشأن قضية فلسطين التابع لإدارة شؤون الإعلام. أتمنى أن يواصل البرنامج عمله الممتاز لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ بتوعية الرأي العام بقضية فلسطين. وفي الوقت ذاته، يسعدني أن

أعرب عن امتناني لصاحب المعالي كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، على دعمه لقضيتنا وجهوده الحثيثة لخدمة قضية السلام.

لقد حدث الكثير في فلسطين منذ آخر اجتماع لنا، وبالخصوص الفقد المحزن لقائدنا العظيم ياسر عرفات، الرجل الذي وضع أمله كله في تحقيق العدل والتحرير على عاتق هذه الجمعية والأمم المتحدة بصفة عامة، المجاهد من أجل الحرية الذي ضحى بحياته لكي يحقق شعبه الاستقلال والعدالة، الرجل الذي كان حاضرا هنا في هذه الجمعية في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ – أي قبل ٣٠ سنة بالضبط – طالباً إلى العالم ولا يجعله يُسقِط غصن الزيتون من يده اليمنى. لم يُسمح لياسر عرفات، الذي تصافح في البيت الأبيض مع عدوه فيما مضى رئيس وزراء إسرائيل الراحل، رابين، بأن يبرح مكان إقامته المتواضع في رام الله مدة ثلاث سنوات تقريبا. وقد رحل في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، لكي ينقل في عجالة إلى المستشفى العسكري في باريس حيث فارق الحياة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. ولم تتم الاستجابة لرغبته الأخيرة، وهي أن يدفن في مدينة القدس الشريف، مسقط رأسه، من طرف قوات الاحتلال الإسرائيلي التي لم يكن بوسعها أن تدعي الكرم تجاه رغبات قائدنا الراحل، بالرغم من كونه الرجل الذي سعى إلى مصافحة بضعة قادة إسرائيليين وصنع السلام معهم. وقد أعلنت حكومة شارون وإدارة بوش أن ذلك الرجل الذي حصل على جائزة نوبل لأنه كان شريكا رئيسيا في عملية السلام مع نظرائه الإسرائيليين في عام ١٩٧٤ رجل غير شعبي. وقد اغتيل رابين، شريكنا في عملية السلام بعد سنتين من جانب نفس هؤلاء الأشخاص الذين يقفون اليوم حجر عثرة في وجه تحقيق أي تطور في عمليتنا للسلام الطويلة والشاقة.

في هذا المنعطف التاريخي الخطير، وفي جو يسوده الحداد، أخاطبكم اليوم في هذه الجمعية الموقرة. فبالنسبة لنا، الشعب الفلسطيني وكذا بالنسبة للقيادة الفلسطينية، هذه مرحلة انتقالية حاسمة. إنها فترة علينا كلنا أن نلتحم فيها لننشئ مؤسساتنا الديمقراطية ونستأنف المفاوضات بغرض إنشاء دولتنا المستقلة والديمقراطية على أساس الشرعية الدولية وكل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ولسوء الحظ، ما زالت فلسطين، أرضنا المقدسة، اليوم في الألفية الثالثة، في هذا القرن الحادي والعشرين، ترزح تحت الاحتلال وتقاسي من سياسة للفصل العنصري مشابهة لتلك التي يقاسي منها شعب جنوب أفريقيا، بالرغم من كل النوايا الحسنة التي أظهرها قادة منظمة التحرير الفلسطينية، بغرض التوصل إلى حل سلمي عن طريق اتفاقات السلام المختلفة.

وقد أحكمت إسرائيل قبضتها على الأراضي الفلسطينية المحتلة ببناء حائط الفصل، خانقة بذلك المدن والقرى الفلسطينية وجارفة المنازل وقاطعة أشجار الزيتون وبيارات الحمضيات على طريقها، مفرقة القرى والمدن الفلسطينية بعضها عن بعض ومقيمة نقاط التفتيش والطرق الالتفافية وجاعلة الحياة لا تطاق بالنسبة للفلسطينيين الذين عليهم أن ينتظروا عند نقاط التفتيش ساعات لكي يتنقلوا بين مدينتين قريبتين الواحدة من الأخرى. وفي بعض الأحيان، لا يتمكن العمال من الوصول إلى منازلهم أو أماكن عملهم. وليست لدى الطلبة إمكانية الوصول بحرية إلى مدارسهم وجامعاتهم. وما أكثر ما أُرغمت النساء الحوامل على الوضع في نقاط التفتيش.

ومن الواضح أن نظام الطرق، الذي يرتكز على العزل عن طريق التمييز، له نقط تشابه واضحة مع نظام الفصل العنصري الذي كان سائدا في جنوب أفريقيا لغاية

عام ١٩٩٤. ويفرق هذا النظام بين ثلاثة أصناف من الطرق، بينما يحدد الأصل الوطني للفرد حقه في استعمال مختلف الطرق. وتتسم حالات الإغلاق الواسع النطاق والقيود على حرية التنقل وإعاقة إيصال المساعدات الإنسانية إلى ذوي الحاجة في تدهور ظروف المعيشة وزيادة حدة الفقر.

إن الحالة في غزة مقلقة على نحو خاص. فالكثير من الفلسطينيين الـ ٠٠٠ ٢٠٠ ١، الساكنين في غزة يعيشون في فقر مدقع، في مخيمات اللاجئين، بينما يكابد الآلاف والآلاف من الفلسطينيين من المعاناة في السجون الإسرائيلية، ومن بينهم عدد كبير من النساء والأطفال.

لقد بينت دراسة أجراها البنك الدولي في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ أن:

> ”... الأزمة الاقتصادية العميقة في الضفة الغربية وقطاع غزة تهدد بتنفير جيل الشباب الفلسطيني ودفعه إلى حافة الفقر ... إن ركود الاقتصاد الفلسطيني هو من بين الحالات الأكثر سوءا في التاريخ المعاصر. فقد انخفض معدل دخل الفرد إلى أكثر من الثلث منذ أيلول/سبتمبر من عام ٢٠٠٠، ويعيش حاليا حوالي نصف الفلسطينيين تحت خط الفقر... تُعزى الأزمة الاقتصادية إلى القيود المفروضة على حركة الشعب الفلسطيني وتنقل البضائع... ومن دون رفع الإغلاق... فإن الاقتصاد الفلسطيني لن ينهض، كما أن مكتسبات إسرائيل الأمنية ربما لا تبقى على ما هي عليه“.

هذه حالة سياسية واقتصادية قاتمة عموما. وقد بذل المجتمع الدولي جهودا كبيرة للتأثير على مجرى العدالة في فلسطين، من قبيل إجراء محكمة العدل الدولية التي أعربت عن فتواها في ٩ تموز/يوليه بشأن الآثار القانونية المترتبة على بناء حائط في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتبعا لتلك الفتوى، اجتمعت الجمعية العامة في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، اعترافا منها بفتوى محكمة العدل الدولية، ونظرت في مشروع قرار يعيد التأكيد على موقف محكمة العدل الدولية. وقد كانت نتيجة ذلك التصويت أن صوتت ١٥٠ أمة مؤيدة القرار، بينما لم تصوت إلا ستة بلدان ضده ومع امتناع ١٠ بلدان عن التصويت.

وقد أرسل الرئيس بوش، في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، رسالة ضمانات وتطمين إلى شارون، رئيس وزراء إسرائيل بعد الاجتماع المعقود بينهما يشرح فيها الخطوط العريضة لموقف الولايات المتحدة في عدد من مسائل المركز النهائي الحاسمة، التي تختلف في بعض جوانبها عن موقف الولايات المتحدة المتخذ من زمن طويل بشأن شرعية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة وحيازة الأراضي بالقوة ومسألة اللاجئين الفلسطينيين.

وفيما يتعلق بما يسمى بخطة الانسحاب الإسرائيلي من غزة، فقد أوضح الرئيس بوش أنه ينبغي أن تستمر إسرائيل في التحكم بالمجال الجوي والمياه الإقليمية والمعابر البرية بعد الانسحاب.

> ”تدرك الولايات المتحدة أنه، بعد انسحاب إسرائيل من غزة وجميع أجزاء الضفة الغربية، وانتظارا لإبرام اتفاقات بشأن ترتيبات أخرى، سوف تظل الترتيبات القائمة سارية فيما يتعلق بالسيطرة على المجال الجوي والمياه الإقليمية والممرات البرية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتعرب الولايات المتحدة عن التزامها القوي بأمن إسرائيل ورفاهها بوصفها دولة يهودية“.

ويخيل للمرء لدى الاستماع إلى كلام كهذا أن إسرائيل دولة ضعيفة عزلاء في مواجهة عدو قوي للغاية،

وهـذا أمـر تـدرك الجمعيـة العامـة أنـه عكـس الحقيقـة. فليسـت إسرائيـل واحـدة مـن أكبـر القـوى النوويـة، إن لـم تكـن الوحيـدة، في الشـرق الأوسـط فحسـب، بـل إنهـا تمثل تقريبا رابع أقـوى جيش في العالم، كما أنها منتج وتـاجر للأسـلحة الرفيعـة التكنولوجيـا البالغـة التعقيـد، لا تقيـدها في ذلـك قيـود أخلاقيـة أو أدبيـة ولا شـواغل تتعلـق بحقـوق الإنسان.

ورغـم التنـازلات الكـثيرة الـتي قبلـها الفلسـطينيون، ورغم الحالة الاقتصادية المتدهورة للشعب الفلسطيني، تحاول إسرائيل والولايات المتحدة دائما إلقاء اللوم عن فشل عملية السـلام علـى الجانـب الفلسـطيني، زاعمـتين أن المؤسسـات الفلسطينية بحاجة إلى إصلاح، في حين تعرضان مؤسساتهما بوصفها نماذج كاملة للديمقراطية والعدالة. وبعد ذلك دمر السيد شارون جميع تلك المؤسسات.

بيـد أن مـن الجـدير بالتنويـه أن الاتحـاد الأوروبي مـا فتئ، على النقيض من ذلك، يعرب عن موقف راسخ دعما لقيام دولة مستقلة تتمتع بمقومات البقاء:

”ولا يـزال الاتحـاد الأوروبي علـى التزامـه الراسخ بالتوصل إلى تسوية تفاوضية تؤدي إلى قيام دولتين مستقلتين تتمتعان بالسيادة وبمقومات البقاء، بوصفها الطريق الوحيد لتحقيق سلام دائم ووضع حد للاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧. وفي إطار إحلال سلام شامل في الشرق الأوسط، أشار رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي مؤخراً إلى أنهم لن يعترفـوا بـأي تغـيير في حـدود مـا قبـل عـام ١٩٦٧ سوى التغييرات التي يتم التوصل إليها بالاتفاق بين الطرفين. ولا بد أن تشمل التسوية الدائمة أيضا حلا واقعيـا ثابتـا وعـادلا يـتم الاتفـاق عليـه لمسـألة اللاجئين“.

وقـد دخـل الفلسـطينيون عمليـة السـلام علـى أسـاس أنها، أولا، سوف تؤدي إلى تحسن ملموس في حياتهم خلال الفترة الانتقالية؛ وأن الفترة الانتقالية، ثانيا، ستكون قصيرة نسبيا، أي خمس سنوات؛ وأن الاتفاق الدائم، ثالثا، سيكفل تنفيـذ قـراري مجلـس الأمـن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

أما اقتراح إسرائيل في كامب دافيد، الذي لم يقدم قط كتابة، فكان يحرم الدولة الفلسطينية من القدرة على البقاء ومن الاستقلال بتقسيمه الأرض الفلسطينية إلى أربعة كانتونات تحاصرها إسرائيل تماما، ومن تسيطر عليها، هي: شمال الضفة الغربية، ووسط الضفة الغربية، وجنوب الضفة الغربية، وغزة.

فكان الانتقال من منطقة لأخرى يستلزم عبور أرض لإسرائيل السيادة عليها وبالتالي يعرّض انتقال الفلسطينيين داخل بلدهم ذاته لسيطرة إسرائيل. ولا تنطبق هذه القيود على انتقال الناس فحسب، وإنما أيضا على حركة البضائع، ممـا يخضـع الاقتصـاد الفلسـطيني بكاملـه فعليـاً للسـيطرة الإسرائيلية.

وحرَّم اقتراح كامب دافيد الفلسطينيين أيضا من السيطرة على حدودهم، وعلى مجالهم الجوي ومواردهم المائية، مع إضفاء المشروعية على المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية والتوسع فيها. لقد كان اقتراح إسرائيل المقدم في كامب دافيد لا يمثل إلا الاحتلال العسكري في غلاف جديد، وزعم باراك أنه عرض علينا ”تنازلات مؤلمة“.

أما مبادرة السلام الجديدة التي يطلق عليها خارطة الطريق، وعمرها الآن نحو سنتين، فهي تتيح في الواقع عدة مزايا. ذلك أنها، على النقيض من اتفاقات أوسلو، تؤكد أن إسرائيل يجب أن تنهي الاحتلال وتعمل على إنشاء دولة

فلسطينية لها مقومات البقاء. وقد وضعت خارطة الطريق وقدمتها المجموعة الرباعية، أي الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والولايات المتحدة. وستكون المجموعة الرباعية هي الحَكَم في ظل هذا الاقتراح، مما يعني أنها ينبغي أن تكون حكماً أكثر توازنا وأكثر إنصافا.

وبالرغم من التحسينات التي تنطوي عليها خارطة الطريق مقارنة بالمبادرات السابقة، فإنها تتضمن عيبا واحدا على الأقل يمكن بسهولة أن يقوض النجاح في تحقيق سلام عادل. إذ يستند هذا الاقتراح إلى حل ذي ثلاث مراحل. المرحلتان الأولى والثانية لهما مبادئ توجيهية تحدد التزامات كل من الجانبين كما تحدد مواعيد التنفيذ. بيد أن المسائل الأربع الأكثر صعوبة قد ترك أمرها للمرحلة النهائية. إذ يُفترض أن يحل الطرفان في غضون عام من بدء تلك المرحلة الخلافات التي ظلت تشكل جوهر الصراع لمدة تتجاوز ٣٦ عاما، وهي: أولا، الحدود النهائية بين الدولتين – بدون حل؛ ووضع القدس – بدون حل؛ وحق الفلسطينيين في العودة – بدون اقتراح للحل.

ولا تقول خارطة الطريق ذاتها أي شيء عن كيفية حل هذه المشاكل الأربع. غير أن الفارق بين الجانبين في القوة من الضخامة بحيث يتعين على الفلسطينيين الاعتماد على حسن نوايا إسرائيل أو شارون. وقد أعرب رئيس الوزراء شارون بالفعل عن ١٤ اعتراضاً على خارطة الطريق، ولم يعرب من خلال سياساته عن أية نوايا حسنة.

وأخيرا، إن الصدع القائم بين الإدارة وحلفائها العرب المعتدلين إزاء بيان بوش عن المستوطنات الإسرائيلية هو أسوأ فجوة تنشأ منذ سنوات، وقد أدى لتفاقم العلاقات المتوترة بالفعل بين الولايات المتحدة والبلدان العربية بسبب الحرب في العراق. ويتهم القادة العرب إدارة الولايات المتحدة بأنها أساساً قد انتزعت من الفلسطينيين وسيلة الضغط التفاوضية الرئيسية لديهم في أي صفقة سلام نهائية وذلك بالانحياز إلى جانب إسرائيل فيما يتعلق بمسألة إزالة جميع المستوطنات من الضفة الغربية ومسألة حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة.

وفي الختام، اسمحوا لي مرة أخرى بأن أسلط الأضواء على مسألة هامة أكدناها أمام محكمة العدل الدولية:

”إن إسرائيل الآن تواجه خيار الامتثال للقانون أو المغامرة بأن تصبح رسمياً دولة خارجة على القانون. وينبغي لأصدقاء إسرائيل أن يحثوا إسرائيل، بل وأن يجبروها على التقيد بهذه الفتوى وعلى احترام القانون، ويجب على المجتمع الدولي أن يتصرف بشكل حاسم ليكفل احترام القانون ويرفض أي محاولات لتقويضه“.

في الوقت ذاته، وإلى أن يطبق القانون، كما نأمل، فإن الشعب الفلسطيني الأعزل، شأنه شأن شعوب العالم الأخرى التي تعاني نتيجة الاحتلال والعنصرية والاستعمار، لا يسعه إلاَّ أن يحاول المقاومة في حدود الإمكانيات المتاحة له، دفاعاً عن نفسه ومن أجل البقاء حتى يشهد أطفاله أوقاتاً أفضل.

السيد غيلرمان (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): إن مسألة فلسطين ليست مجرد سؤال بلاغي. وينبغي ألا تكون مسألة فلسفية لا نهائية، أو شوكة دائمة في جنب كل من يعيش في الشرق الأوسط. بل، على النقيض من ذلك، إنها سؤال له إجابة – ومشكلة يمكن حلها. وفي الواقع إننا نشهد اليوم مرحلة حاسمة في تاريخ الشرق الأوسط. والأمر متروك لنا إن كنا سوف نغتنم الفرصة من أجل أطفالنا ومستقبلهم الهش. وليس أمامنا بديل عن السعي إلى تحقيق الوعد الذي يحمله لنا المستقبل، عوضاً عن البقاء أسرى للماضي المظلم، مثلما حاول المتكلم السابق أن يفعل.

والحل لمسألة فلسطين هو التفاهم المتبادل، والاعتراف المتبادل والاحترام المتبادل. إنه التزام بالتفاوض، وباستئناف تنفيذ خريطة الطريق والمسؤوليات التي تتطلبها من الأطراف كافة. وبهذه الطريقة وحدها يمكننا بلوغ الهدف المتمثل في منطقة توجد بها دولتان، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

لقد سيطر الصراع على منطقتنا فترة طويلة للغاية، الأمر الذي كثيراً ما ينعكس، مثلما حدث اليوم، في هذه القاعة من خلال تراشق الاتهامات العدائية. وربما يعزى ذلك إلى عدم وجود استعداد لدى كل الأطراف للنظر إلى النفس وتحمل مسؤولية أفعالها. وإذا كان لنا أن نمضي قدماً، لا بد من أن نعمل معاً، لا أن يعمل بعضنا ضد البعض الآخر، وأن نوجه طاقاتنا ضد أعداء مشتركين ونحو أهداف مشتركة. ولا بد أن تضطلع كل الأطراف بالتزاماتها، وأن تعي مسؤولياتها، كما تعي حقوقها. وبهذه الطريقة وحدها يمكننا أن نجيب على الأسئلة التي تثيرها منطقتنا المضطربة.

وليس من قبيل المصادفة، بالطبع، أن تجرى هذه المناقشة اليوم. ففي يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قبل ٥٧ عاماً، أوصت المنظمة هذه بإنشاء دولتين – إحداهما يهودية والأخرى عربية. ولأن ذلك قد جاء في أعقاب المحرقة، بصفة خاصة، فقد رحب اليهود بذلك ترحيباً حاراً، واحتفلوا به في شوارع مدننا داعين إلى السلام. ومن دواعي الأسف للجميع، ففي ذلك الوقت لم يشاركنا العالم العربي في قبولنا وفي أملنا من أجل المستقبل. ولسوء الطالع بالنسبة للجميع، فقد اختاروا التعنت عوضاً عن التعاون، والرفض عوضاً عن الأمل. إنها مفارقة مؤسفة حقاً أن تحيي الجمعية العامة اليوم ذكرى الآثار التي ترتبت على ذلك الرفض.

ولكن إسرائيل تؤمن بأن رياح التغيير تهب على الشرق الأوسط. ويحدونا الأمل في أن روحاً جديدة من التفاهم سوف تبزغ، رغم كل الصعوبات. وكما ذكر رئيس الوزراء شارون في الكنيست – البرلمان الإسرائيلي – مؤخرا: ''إن إسرائيل مهتمة باستئناف المفاوضات السياسية بموجب خريطة الطريق''، لأن ''خريطة الطريق كانت، وما زالت، الخطة السياسية الوحيدة التي وافقت عليها دولة إسرائيل، ونحن نتقيد بها''. وقال رئيس الوزراء شارون أيضا: ''ليس لدينا رغبة في أن نحكم بصورة دائمة ملايين الفلسطينيين. إن خطة فك الارتباط توفر لنا إمكانية فتح باب إلى واقع مختلف''.

إن خطة فك الارتباط التي قدمتها الحكومة الإسرائيلية مبادرة شجاعة، على الصعيدين المحلي والدولي، ويمكن أن تساعد على إعادة المنطقة نحو طاولة المفاوضات. فمن خلال إعطاء الشعب الفلسطيني سيطرة أكبر على مقومات حياته، وتحسين الأمن والأوضاع الإنسانية للشعبين والعمل من أجل إخراج الإرهاب من المعادلة، يحدونا الأمل في أن يساعد ذلك على بزوغ عهد جديد من المفاوضات والتكيف المتبادل. وإلى جانب كون خطة فك الارتباط خطوة مادية، تمثل خطوة رمزية، إذ تشير إلى أن إسرائيل تلتزم بتهيئة فرص من أجل مستقبل أفضل. إننا نحترم الشعب الفلسطيني، ونسعى من أجل مستقبل يُمَكِّن الشعبين من أن يعيشا في إطار من الاحترام والازدهار، بمنأى عن الخوف وسفك الدماء.

إن الانتخابات القادمة للسلطة الفلسطينية فرصة حاسمة واختبار هام. وسوف تهيئ إسرائيل الفرصة لمراقبين دوليين لرصد الانتخابات وسوف تبذل قصارى جهدها تيسيراً لعملية انتخابية سلسة ونزيهة وشفافة وديمقراطية. ويحدونا الأمل في أن يتمكن الشعب الفلسطيني من انتخاب قيادة تخدم مصالحه، وتعمل من أجل السلام والتنمية، وتسعى لإرساء صرح للسلام ووضع حد للإرهاب.

وفي هذه الفترة التي تسبق الانتخابات، ثمة بوادر تنم عن وجود تعاون متزايد. وعلى سبيل المثال، في الأسبوع الماضي تحديداً، وقّع وزيرا السياحة الإسرائيلي والفلسطيني اتفاقاً بشأن تدابير تعاونية لضمان المرور الآمن والسلس للحجاج والسائحين الذين يزورون منطقتنا، وبخاصة أثناء عيد الميلاد. وكما ذكر وزير السياحة الفلسطيني، السيد متري أبو عيطة، كانت هذه خطوة نحو تعاون أفضل.

لقد عانى كل من الإسرائيليين والفلسطينيين طويلا – مادياً واقتصادياً ونفسياً. ولفترة طويلة، ضرب الفساد أطنابه في صفوف القيادة الفلسطينية وحرم الشعب الفلسطيني من أن يكون له قادة يخضعون للمساءلة، ويلتزمون بتحقيق رفاه شعبهم والسير على درب التعايش والسلام. فاستراتيجية الإرهاب المفلسة أخلاقياً، وفكرة أن العنف يمكن أن يحقق مكاسب سياسية لم يجلبا شيئاً غير سفك الدماء والفقر.

إنني أؤمن إيماناً حقيقياً بأن معظم الفلسطينيين – وإن كان من المؤسف أنه ليس من بينهم ذلك الصوت الذي كان يتكلم باسمهم في هذه القاعة اليوم – يدركون أنه ليس الفقر هو ما يولد الإرهاب، بل إن الإرهاب هو ما يولد الفقر.

والإرهاب هو ما يعرض حياة كل من الإسرائيليين والفلسطينيين للخطر. وكما تسلم خريطة الطريق، فإن التبكير بالقضاء عيه أمر لا غنى عنه لتحقيق التقدم. وتقر إسرائيل بأن عليها مسؤوليات، وهي مستعدة للوفاء بها. ولكنها ليست وحدها. فقد حان الوقت لظهور قيادة فلسطينية جديدة تلبي احتياجات سكانها، وتفي بمتطلبات السلام وتحقق تطلعات المجتمع الدولي.

وإدراكا لأهمية هذه المرحلة من التاريخ، قال الأمين العام بنفسه الأسبوع الماضي إن الانتخابات الفلسطينية

”فرصة للتضافر الحقيقي والتقدم في تنفيذ خارطة الطريق، ونعتقد أن الحكومة الإسرائيلية مستعدة أيضا لفعل ذلك“.

إنه محق في ذلك. فالحكومة الإسرائيلية والشعب الإسرائيلي مستعدان لذلك منذ زمن طويل – ونحن مستعدون له الآن.

لا توجد طرق مختصرة في هذه العملية. ويجب أن نتعلم من أخطاء الماضي وأن نرفض استرضاء أو إغفال القوى الساعية إلى تقويض أية تسوية حقيقية وسلمية.

يجب على القادة الفلسطينيين إنهاء التحريض في وسائطهم الإعلامية وفي المؤسسات الدينية والتعليمية، التي يُجرد فيها اليهود والإسرائيليون من صفاتهم الإنسانية في أبشع الصور والعبارات. ويجب عليهم أيضا أن يوقفوا استخدام الأحداث الثقافية والرياضية كتجمعات تشجع على الإرهاب في المستقبل.

ويجب عليهم أخيرا أن يضعوا حدا لنظام تعليمي يمّجد القتل باعتباره استشهادا ويحاول سلب شرعية حق الشعب اليهودي في تقرير المصير في وطنه القديم، جنبا إلى جنب مع جيرانه الفلسطينيين والعرب. يجب على كلا المجتمعين أن يعلما شعبيهما التسامح والتعايش والاحترام المتبادل. فبينما تتعامل إسرائيل مع المسألة الفلسطينية بشكل إيجابي، يسعى ذلك النظام التعليمي إلى تربية أجيال من الإرهابيين الجدد الذين لا يتعاملون مع مسألة إسرائيل إلا بالقتل.

أخيرا، يجب على هذه القيادة الفلسطينية الجديدة أن تعمل من أجل القضاء على الإرهاب والعناصر التي تزود محركه بالوقود. وكما قال مؤخرا وزير خارجية دولة إسرائيل، السيد سيلفان شالوم:

”نأمل ممن يقود الفلسطينيين أيا كان أن يحارب الإرهاب. فهذا مطلب مشمول في المرحلة الأولى من خارطة الطريق ويقره المجتمع الدولي بأسره، وهو السبيل الوحيد الذي نستطيع من خلاله العودة إلى المفاوضات المباشرة المطلوبة للسلام“.

هناك قوى عديدة تسعى إلى تقويض أية آمال في إحراز تقدم. فمنظمات إرهابية مثل حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي، المكرسة لتدمير إسرائيل، وكذلك الأنظمة التي تدعمها، مثل إيران، تعارض أي فرصة للتعايش السلمي. وما يراه العالم فرصة تراه هي خطرا. ولا شك أنها ستحاول، كما حاولت من قبل، تقويض أي جهد للمصالحة. وفي الواقع، نحن نعلم عن الجهود المعينة التي يبذلها حزب الله، بمساعدة الدولتين الداعمتين له، سوريا وإيران، لتكثيف تعاونه مع الجماعات الفلسطينية الإرهابية المحلية من أجل تبديد آمال السلام. ويجب علينا، نحن المجتمع الدولي، ألا ندعها تنجح في ذلك.

بدلا من الإرهاب والعنف، يجب أن ننشئ ثقافة السلام والتوفيق. ومن أجل أطفالنا، لا يمكننا أن نفعل أقل من ذلك.

حين ألقي اليوم نظرة عامة على ممثلي المجتمع الدولي المجتمعين هنا، أعرف أن العالم تواق إلى رؤية الإسرائيليين والفلسطينيين يتقدمون. وبينما أقف هنا أمام الجمعية، أمد يدي، باسم دولة إسرائيل، إلى جيراننا الفلسطينيين. وأقول دعونا نصبح شركاء في السلام، ولنبتعد فعلا عن الماضي المرير ونصبو نحو مستقبل واعد.

ولا يمكننا أن نفعل ذلك إلا من خلال الاعتراف والاحترام المتبادلين، وليس من خلال تبادل الاتهامات التي لا أساس لها. لا يمكننا أن نفعل ذلك إلا من خلال المفاوضات والحوار، وليس من خلال سيل لا ينتهي من القرارات المنحازة. ندعوالمجتمع الدولي، والجمعية، أن يدعما هذا البرنامج المشترك. لنتخلص من سياسات اللوم، لأن توجيه اللوم لم يهدنا أبدا إلى طريق السلام. دعونا نتخلص من الخطاب الزائف القائم على الضحية والوغد، الذي ينكر حقيقة أن هناك حقوقا لكلا الجانبين وأن هناك مسؤوليات على كلا الجانبين. دعونا نبدد ظلام العنف والإرهاب، لأن النور هو ما يحتاجه الآن الشعبان الإسرائيلي والفلسطيني.

السيد فان دين بيرغ (هولندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت عن تأييدها لهذا البيان البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد بلغاريا وتركيا ورومانيا وكرواتيا، وبلدان عملية تثبيت الاستقرار والانتساب والمحتمل ترشيحها لعضويته ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود، وكذلك أيسلندا وليختنشتاين، البلدان العضوان في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، والعضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

يعرب الاتحاد الأوروبي عن تضامنه مع الشعب الفلسطيني في هذا الوقت العصيب. وتوجد الآن فرصة لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط. لذلك ندعو جميع الأطراف إلى إظهار الشجاعة والقيادة اللازمتين لكسر الجمود الحالي ووضع حد لأعمال القتال وإعادة الانخراط في عملية سياسية جادة، كما تحددها خارطة الطريق.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أنه ينبغي للسلطة الفلسطينية أن تبذل جهدا على أوسع نطاق لوقف الإرهاب ضد الإسرائيليين، والحفاظ على الوحدة، وتجنب الاستفزاز، وإجراء الاستعدادات اللازمة لتنسق مع إسرائيل خطة فض الاشتباك الإسرائيلي. في الوقت ذاته، ينبغي أن تزيل إسرائيل القيود المفروضة على حرية حركة السكان والبضائع، وأن

تفرج عن المحتجزين الإداريين والأسرى الفلسطينيين، وأن توقف النشاط الاستيطاني وبناء الجدار العازل. وينبغي لإسرائيل أيضا أن تنسق فض الاشتباك مع السلطات الفلسطينية المختصة.

وبينما نؤكد مجددا التزامنا بالسعي إلى تنفيذ برنامج الممثل السامي سولانا للمساعدات القصيرة الأجل، يعتقد الاتحاد الأوروبي أن العمل الفوري مطلوب في ثلاثة مجالات مترابطة وذات أولوية، وهي الانتخابات الرئاسية، وتحسين الحالة الأمنية، والدعم المالي للسلطة الفلسطينية.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي بشدة قرار إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وفقا للقانون الفلسطيني. فالانتخابات تؤدي دورا لا غنى عنه في عملية إنشاء مؤسسات ديمقراطية قوية. وفي هذا الصدد، الاتحاد الأوروبي مستعد لمساعدة السلطة الفلسطينية ماليا وتقنيا وسياسيا.

ويدعو الاتحاد الأوروبي إسرائيل إلى تسهيل الإجراء السلس والمنظم للانتخابات من خلال السماح بتسجيل الناخبين والانتخاب على النحو السليم في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشرقية المحتلة، ومن خلال السماح بحرية الحركة للسياسيين والمشرعين وغيرهم من المسؤولين الفلسطينيين حتى يعدوا لإجراء الانتخابات؛ ومن خلال السماح للمرشحين الرئاسيين بإدارة حملات انتخابية وللفلسطينيين بالإدلاء بأصواتهم؛ ومن خلال وقف عمليات الإغلاق وإزالة حواجز الطرق.

وبالنسبة للأمن، قرر الاتحاد الأوروبي الإسراع بتنفيذ برنامجه لمساعدة الشرطة المدنية. وندعو إسرائيل والسلطة الفلسطينية أن تستأنفا التعاون الأمني وأن تنفذا في نفس الوقت المطالب المنتظرة منهما بموجب خارطة الطريق. وينبغي للفلسطينيين أن ينفذوا على الفور إصلاحات قطاع الأمن، وأن يوجهوا نداءات عامة بإنهاء الإرهاب وتحقيق وقف دائم لإطلاق النار. في نفس الوقت، ينبغي لإسرائيل أن تنهي مداهماتها العسكرية، وأن تنقل المسؤولية الأمنية إلى قوات الأمن الفلسطينية المعاد هيكلتها، وأن تُحجم عن الإجراءات التي من شأنها أن تقوض الثقة بتلك القوات.

إن الاتحاد الأوروبي واع بالحاجة إلى إقامة سلطة فلسطينية قوية ونابضة بالحياة وديمقراطية. الشعب الفلسطيني يستحق حكومة ذات كفاءة وخاضعة للمساءلة. وفي هذه اللحظة الحاسمة، على السلطة الفلسطينية أن تستخدم كل الوسائل الضرورية للقيام بوظائفها. تقع على المجتمع الدولي وإسرائيل المسؤولية المشتركة في دعم ذلك المجهود. يجدد الاتحاد الأوروبي تأكيد استعداده لمواصلة دعمه المالي للسلطة الفلسطينية ويدعو إسرائيل إلى احترام الاتفاقات الموجودة باستئنافها لأداء عائدات الضرائب والإفراج عن المتأخرات المالية المحتجزة لحد الآن.

وبالرغم من أنه واضح أن تلك وغيرها من المبادرات قصيرة المدى حاسمة وتتطلب تعاونا تاما من كل الأطراف، فإن الاتحاد الأوروبي واثق من أن نجاحها سيتعزز بشكل كبير إذا وضعت في إطار المنظور السياسي الأوسع.

يجدد الاتحاد الأوروبي تأكيد استعداده لتنسيق جهوده مع الأطراف المعنية ومع شركائه، وبخاصة أعضاء المجموعة الرباعية وبلدان في المنطقة. وبالتالي نرحب بلقاء الأعضاء الرئيسيين في المجموعة الرباعية الذي جرى في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر.

في الماضي، كانت للاتحاد الأوروبي تحفظات بخصوص اختصاصات هيئتي الأمم المتحدة المكلفتين بالتعاطي مع قضية فلسطين، لأنه كان ثمة شعور بأنهما لا تعكسان بما يكفي روح عملية السلام. ومع ذلك، بما أن في الاتحاد الأوروبي حاليا دولتين كان لهما تاريخيا رأي مختلف، فإن نمط تصويتنا سيحترم ذلك الموقف وسيعكسه تمشيا مع ذلك.

السيد المنصور (البحرين): نتداول اليوم حول قضية هامة، هي قضية فلسطين. وقد مر بالمنطقة حادث جلل. فلقد خسر العالم في جله، كما فقد الشعب العربي والشعب الفلسطيني، الزعيم القائد الرئيس ياسر عرفات الذي ناضل حتى الرمق الأخير من حياته في سبيل نصرة قضية الشعب الفلسطيني العادلة وطالب بحل عادل وشامل يضمن إعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، ومنها حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية وفقا لقواعد القانون الدولي والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن.

واليوم، والوجوم يخيم علينا لفقدانه، نسأل الله تعالى أن يسبغ عليه من شآبيب رحمته. فلقد كان رمزا للنضال والسلام.

من جديد وعلى غرار ما اعتدنا عليه طوال السنوات السابقة، نقف اليوم أمام الجمعية العامة لمناقشة قضية فلسطين التي ظلت مستعصية طوال خمسة عقود مضت وبدون أدنى بارقة أمل في التوصل إلى حل لها، رغم المحاولات التي بذلت خلال هذه الفترة الزمنية الطويلة من أجل إيجاد مخرج يمكّن من اجتياز العراقيل التي ما برحت توضع في طريق الحل الذي لا يزال أبناء الشعب الفلسطيني ينتظرونه بصبر وألم ومعاناة.

لقد ظلت قضية فلسطين مدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ السنوات الأولى لبزوغ المنظمة الدولية. وظلت تناقش عاما بعد عام بدون تحقيق حل عادل لها، حتى أضحت هذه القضية اختبارا حقيقيا لفعالية الأمم المتحدة وامتحانا صعبا لمصداقية المجتمع الدولي. ورغم تغير الظروف الدولية منذ إنشاء الأمم المتحدة وحتى الآن وما صاحب المنظمة الدولية من نجاح في حل العديد من القضايا الدولية المطروحة على جدول أعمالها، فإنه من المؤسف حقا أن يكون الفشل مآل المساعي الهادفة إلى إيجاد حل لها. وقد حاولت الأمم المتحدة دون أدنى ريب الوصول إلى تسوية لهذه القضية على مدى العقود الماضية من خلال إصدار العشرات من القرارات سواء من مجلس الأمن أو الجمعية العامة أو من اللجان الرئيسية التابعة لها، إلا أن إسرائيل، بتعنتها وغطرستها، تقف حجر عثرة في طريق حل هذه القضية.

إن الحكومة الإسرائيلية قد سلكت طوال هذه العقود سياسة الرفض لأية مبادرة فلسطينية أو عربية أو دولية واعتمدت على انتهاج سياسة القوة وأسلوب التنكيل لكي يصبح احتلالها للأرض الفلسطينية أمرا واقعا، اعتقادا منها بأن سياستها هذه وأسلوبها الممارس هما اللذان سيكفلان لها إسكات المطالب الفلسطينية والعربية. بل إن الأدهى والأمّر أنها ما انفكت تفتعل الأزمات تلو الأزمات وتلجأ إلى الاستخدام غير المبرر للقوة العاتية عبر قوتها العسكرية المتفوقة في تحد سافر لكافة قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية. وقد أفضت هذه العقلية الغريبة على المجتمع الدولي كما يتضح حتى الآن إلى مزيد من سفك الدماء واحتلال الأرض الفلسطينية بالقوة العسكرية ونشر المستوطنات عليها، حتى أضحت هذه المستوطنات بمثابة بؤر سرطانية تنخر في الأرض الفلسطينية.

ويبدو أن حكومة إسرائيل تعتقد بأن هذه السياسة التي تتخذ من القوة العسكرية الهائلة مرتكزا ستؤدي في النهاية إلى إحكام سيطرتها على الأراضي، بل وعلى المواقف الفلسطينية أيضا، وستزرع اليأس والإحباط في نفوس الفلسطينيين، من خلال بث الرعب فيهم، متناسية أن الحقوق غير القابلة للتصرف التي يطالب بإعمالها الفلسطينيون لن يتم التنازل عنها مهما كان جبروت القوة العسكرية التي تستخدمها إسرائيل ضدهم. فمبادئ الحق في الأرض والعدل في إحلال الحقوق هي مبادئ سيتوارثها الفلسطينيون جيلا بعد جيل. وما مر حتى الآن من أحداث

التاريخ يعلمنا أن نتائج اليأس والإحباط التي تؤمن بها إسرائيل ستجلب آثارا سيئة وستخلق حالة من فقدان الأمن ستستمر إلى ما لا نهاية.

إن إصرار الحكومة الإسرائيلية على الاستمرار في عدوانها على الشعب الفلسطيني وممارستها أبشع أساليب القمع والإرهاب دون مراعاة لأي اعتبارات أخلاقية أو سياسية أو قانونية يؤكد لنا إتباعها هذا النهج البغيض الممقوت من جانب المجتمع الدولي الذي ما فتئ يطالب إسرائيل بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة للوصول إلى حل عادل وشامل لهذه القضية العادلة، يضمن للفلسطينيين الحق في إقامة دولة معترف بها على الأرض الفلسطينية إلى جانب إسرائيل، بما يؤدي إلى ركون الدولتين كل منهما إلى احترام الدولة الأخرى، ويجتث جذور الكراهية ويزيل الريبة اللتين تمخضتا عن هذه القضية طوال العقود الماضية.

لقد ازدادت حلقة العنف على مر السنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي يدعو إلى مواجهة حقيقية وجادة من جانب المجتمع الدولي ويتطلب حلا فوريا وعاجلا لوضع حد لهذه الحلقة التي لن تنتهي إلا بزوال أسبابها. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يراقب باستمرار هذا الوضع المتردي، فالسلام والأمن لن يتحققا بالتنميات والأمل وإنما بإرغام إسرائيل، وهي الطرف القوي في هذه المعادلة، على وجوب تنفيذ التزاماتها بتطبيق قرارات الأمم المتحدة والانسحاب من الأراضي التي احتلتها منذ ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

لقد بذل الفلسطينيون جهودا كبيرة لإنهاء هذه المأساة من خلال توقيعهم على اتفاقيات السلام بهدف إسدال الستار على خاتمة ترفل بأثواب كلها تطلعات للأمن والاستقرار في المنطقة وإقرار للحقوق المشروعة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني. كما أن الدول العربية لم تدخر وسعا في مساندة التوجهات الرامية إلى إحلال السلام من خلال دعم المبادرات السلمية المختلفة التي كانت آخرها مبادرة السلام العربية المقترحة من قبل صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله عبد عبد العزيز، ولي العهد السعودي، والتي اعتمدتها القمة العربية المعقودة في بيروت عام ٢٠٠٢. غير أن تلك الجهود والمبادرات، كما يبدو، قد بددها إحجام إسرائيل عن القيام بتنفيذ أي التزام قطعته على نفسها في ما وقعته من تعهدات أو ما أنفقت عليه من خطوات نحو الحل المنشود.

وأود الإشارة هنا إلى تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لهذا العام، وهي لجنة أنشأتها الجمعية العامة بموجب قرارها الصادر في شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٧٥، حيث خلصت إلى الإعراب عن القلق الذي أخذ يساورها إزاء فشل الجهود المبذولة لإعادة إحياء عملية السلام بسبب استمرار أعمال العنف ووقوع خسائر بشرية مأساوية نتيجة ردود الفعل غير المتكافئة للقوات المسلحة الإسرائيلية واستخدامها للقوة بشكل عشوائي وممارسة دولة الاحتلال العقاب الجماعي وعمليات القتل خارج نطاق القانون واعتقال وسجن آلاف الفلسطينيين، تلك الممارسات التي نجم عنها اطراد في تدمير نسيج المجتمع الفلسطيني. كما أكدت اللجنة في استخلاصها في ما يتعلق بالاحتلال الإسرائيلي بأن استمراره لا يزال يشكل جوهر الصراع المحتدم في المنطقة، بما يجعل من الضروري التوصل إلى حل عن طريق المفاوضات ينهي الاحتلال ويمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف.

وعلى النقيض من حيثيات فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ بعدم قانونية إقامة الجدار العازل في الأرض الفلسطينية، سواء في ما حول القدس أو الجدار الرئيسي في الحزام الأخضر. فمما يقود إلى

الامتعاض عزوف إسرائيل عن الإذعان لهذه الفتوى واستمرارها في تنفيذ خططها الرامية إلى إتمام بناء الجدار العازل.

فالفتوى في حد ذاتها تعد انتصارا للحق وإدانة صريحة لإقامة ذلك الجدار المخالف للقانون الدولي. وعلى المجتمع الدولي استثمار هذا الرأي والبناء عليه لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الجاثم على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وضمن هذا الإطار، فلا تزال خارطة الطريق تمثل أفضل وسيلة للتوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين، من خلال إنشاء دولتين هما فلسطين وإسرائيل استنادا إلى حدود عام ١٩٦٧، عن طريق تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) وغيرها من القرارات ذات الصلة. ولكي يتم ضمان نجاح ما اشتملت عليه خارطة الطريق، فمن الأهمية وضع آلية يهتدى بها لتنفيذ ما جاء فيها من بنود تكفل للفلسطينيين حقوقهم الثابتة والمشروعة غير القابلة للتصرف.

السيد الشامسي (الإمارات العربية المتحدة): يشرفني باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة أن أتقدم لسعادة السفير بول بادجي، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ولأعضاء اللجنة الموقرين والعاملين في شعبة فلسطين وإدارة شؤون الإعلام بخالص الشكر والتقدير على المساعي والجهود الكبيرة التي يبذلونها من أجل نصرة عدالة القضية الفلسطينية وكشف حقائق ممارسات الاحتلال الإسرائيلي التي ساهمت في تعقيدها وإطالتها حتى يومنا هذا.

وبمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، تجدد دولة الإمارات العربية المتحدة حكومة وشعبا دعمها ومساندتها للشعب الفلسطيني الشقيق ولمسيرة نضاله العادلة من أجل تحقيق تطلعاته المشروعة في إقامة دولته المستقلة، أسوة بالشعوب الأخرى.

تمر القضية الفلسطينية في الوقت الراهن بمرحلة مفترق طرق حرجة وخطيرة للغاية، ولا سيما في ظل تواصل حرب الدمار والخراب التي ما زالت الآلية العسكرية الإسرائيلية تشنها منذ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠ في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها. وهدفها هو تدمير مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية وإضعاف قدرات قياداتها، وفي مقدمتهم رئيسها الراحل ياسر عرفات، الذي تعمدت إسرائيل حصاره في مقر إقامته لمدة الثلاث سنوات الماضية وأيضا في تعطيل كافة فرص السلام العادل والدائم والشامل في منطقة الشرق الأوسط، ذلك في وقت حرصت فيه السلطة الفلسطينية، أي منذ مطلع العقد الماضي، على انتهاج استراتيجية خيار السلام المستند إلى أسلوب المفاوضات والقبول بإبرام اتفاقيات السلام مع الجانب الإسرائيلي، التي تكفل إقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، استنادا إلى قرارات الشرعية الدولية، ولا سيما القرارات ١٨١ (١٩٤٧) و ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

اتجهت إسرائيل، ولا سيما في ظل عهد حكومة رئيس وزرائها الحالي أرييل شارون، نحو انتهاج سياسة عدائية معاكسة ساهمت في تعطيل سلسلة الاتفاقيات التي أبرمتها مع الجانب الفلسطيني في إطار مؤتمر أوسلو للسلام، وأيضا في عرقلة جميع المبادرات والجهود الدولية الأخرى الرامية إلى استئناف المفاوضات وتنفيذ خارطة الطريق الهادفة إلى تسوية النزاع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس وجود دولتين، فلسطين وإسرائيل، في المنطقة.

إن سياسات الحكومة الإسرائيلية هذه لم تكن وليدة المرحلة الراهنة في تاريخ القضية الفلسطينية وإنما شكلت

امتدادا لمخططها التوسعي الاستراتيجي، بدءا بإعلان إنشاء الدولة الإسرائيلية عام ١٩٤٨ ومرورا باستكمال احتلالها للأراضي الفلسطينية منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ووصولا إلى إجراءات إعادة احتلالها واجتياحها الحالي للأراضي الفلسطينية التي تديرها السلطة الفلسطينية لفرض أمر واقع التغيير الديمغرافي والسياسي والقانوني بها ورسم حدودها الدولية بالقوة قبل استئناف مفاوضات الحل النهائي. وإلا كيف يفسر العالم ما رصدته سلسلة التقارير السنوية الصادرة عن لجان ووكالات الأمم المتحدة من معلومات شاملة مدعمة بالوثائق والإحصائيات وتعكس في جميع جوانبها النوايا والمطامع الحقيقية لإسرائيل في الأراضي الفلسطينية.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، لقد أوضح التقرير الأخير للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أنه في الوقت الذي واصلت فيه القوات الإسرائيلية غاراتها العسكرية المكثفة وإجراءات عقابها الجماعي ضد الشعب الفلسطيني بما فيه تدميرها وتجريفها المنهجي للأراضي والموارد الاقتصادية وقتلها اعتقالها وتشريدها، دون تمييز، للآلاف من السكان المدنيين في المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية بحجة مزاعم مكافحة الإرهاب والدفاع عن النفس، دأبت هذه الحكومة خلال فترة يغطيها هذا التقرير، أي منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وحتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، على هدم ومصادرة الأراضي والموارد الفلسطينية والتوسع بشكل لم يسبق له مثيل منذ عام ١٩٩٢ في تشييد العشرات من المستوطنات الجديدة في جميع الأراضي الفلسطينية ولا سيما مدينة القدس الشرقية وحولها فضلا عن بنائها للمزيد من الوحدات السكنية والطرق الالتفافية الجديدة فيما مجموعه ٧٣ من أصل ٢١١ موقع استيطاني مقام في الضفة الغربية وأيضا في ١٢ من أصل ٢١ مستوطنة مقامة في قطاع غزة حتى بلغ ما صادرته الحكومة الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ وحتى حزيران/يونيه ٢٠٠٤ إلى قرابة ٥٠٠ ٠٠٠ متر مربع. هذا بالإضافة إلى آلاف الدونمات الأخرى التي قامت بمصادرتها أو العبث بها وفرض سيطرتها العسكرية والإدارية عليها في إطار ما تسميه ببناء الجدار العازل في الضفة الغربية وداخل القدس الشرقية وحولها، الأمر الذي أسفر حتى الآن عن عزل ما يزيد على ٣٨ في المائة من السكان الفلسطينيين في كانتونات متفرقة وضم العشرات من قراهم ضاربة بعرض الحائط قرار الدورة الطارئة العاشرة للجمعية العامة ١٠ (د إ/ط - ١٠) وفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في تموز/يوليه ٢٠٠٤ والداعيين إلى الوقف الفوري لأعمال تشييد هذا الجدار وتفكيك القائم منه باعتباره مضرا بحياة الشعب الفلسطيني بل ومعيقا لمشروع قيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ تجدد إدانتها الشديدة لكافة هذه الممارسات الإسرائيلية المرفوضة جملة وتفصيلا باعتبارها انتهاكا صارخا لأحكام الميثاق والقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية والقانون الإنساني الدولي وعلى رأسها اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، تعرب عن قلقها إزاء استمرار إغفال المجتمع الدولي لها ولنتائجها الخطيرة وهو الأمر الذي عكس باتجاه تمادي هذه السياسات العدائية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، وأيضا في تعزيز شعور الإحباط واليأس لدى فئات واسعة من شعوب المنطقة، مما ساهم في توسيع دائرة العنف القائمة.

وعليه، فإننا، إذ نؤكد مجددا على المسؤولية الرئيسية المشتركة التي تقع على المجتمع الدولي ممثلا في الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة تجاه حل قضية فلسطين، نطالب بصفة خاصة مجلس الأمن واللجنة الرباعية بممارسة كافة الضغوط اللازمة على إسرائيل لحملها، وكخطوة أولى، على وقف جميع حملاتها العدائية بما فيها تدابير العقاب الجماعي وإرهاب

الدولة التي تمارسها إسرائيل ضد الفلسطينيين لضمان توفير الأجواء الملائمة لإعادة تفعيل جهود السلام واستئناف المفاوضات. كما نطالب في هذا السياق أولا، حمل إسرائيل على الانسحاب الكامل وبالتنسيق مع السلطة الفلسطينية من جميع الأراضي الفلسطينية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧، بما فيها مدينة القدس الشرقية، وأيضا إلزامها بالوقف الفوري لجميع أنشطتها الاستيطانية غير المشروعة، بما فيها أعمال تشييدها للجدار الفاصل وتفكيك القائم منها.

ثانيا، قيام المجتمع الدولي بتوفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني وتقديم كافة أنواع الدعم والمساندة السياسية والاقتصادية له لتمكينه من إجراء الانتخابات المقرر عقدها في كانون الثاني/يناير القادم، وأيضا في إعادة بناء وإعمار مؤسساته ومدنه المدمرة ومواجهة الأوضاع الإنسانية والاجتماعية المؤلمة التي يعيشها أبناؤه.

ثالثا، إعادة التأكيد مجددا على المبادئ الأساسية لتسوية جوانب القضية الفلسطينية بما فيها المتصلة بقضايا المستوطنات والحدود واللاجئين وتحديد وضع القدس وهي المنصوصة عليها في قرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها قرارا الجمعية العامة ١٨١ (د -٢) و ١٩٤ (د - ٣) وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) التي جميعها تتوافق مع مبادرة السلام العربية الصادرة عن قمة بيروت عام ٢٠٠٢.

وختاما، إننا نأمل أن تساهم مداولاتنا الحالية في إطار مناقشة هذا البند إلى تعزيز جهود السلام المبذولة ولا سيما في ظل المتغيرات السياسية الجديدة التي تشهدها الساحة الفلسطينية، وبما يكفل قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وتوفير الأمن والسلام لدول المنطقة ككل.

السيد المقداد (الجمهورية العربية السورية): ليس صدفة أن تجتمع دول العالم في مثل هذا اليوم من كل عام للتداول حول المأساة التي يعيشها الشعب الفلسطيني منذ عشرات السنوات. فعلى الرغم من كل المحاولات التي بذلتها الأسرة الدولية ممثلة بالأمم المتحدة، لم يظهر حتى الآن أمل حقيقي يعلن قرب انتهاء مأساة هذا الشعب وخاصة قيام دولته المستقلة وعودة حقوقه المشروعة كاملة، ومنها حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة. ومن الهام جدا أن تتحمل الأمم المتحدة، ممثلة بجميع دولها الأعضاء، مسؤوليتها الدائمة تجاه القضية الفلسطينية حتى يتم إيجاد حل عادل لها من جميع جوانبها. فإسرائيل التي شرعت ولادتها بقرار من الأمم المتحدة هي نفسها التي ترفض تطبيق قرارات هذه المنظمة خاصة وأن قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٣ (د — ٣) الصادر بتاريخ ١٨ أيار/مايو ١٩٤٩ حدد شروط قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة بالتزامها بمبادئ الميثاق واحترامها لها. وكذلك احترام قراراتها خصوصا القرارين ١٨١ (د-٢) و ١٩٤ (د-٣) اللذين يؤكدان على حق الفلسطينيين في إقامة الدولة وفي العودة. وقد أخذت الجمعية العامة علما بتصريحات وتفسيرات إسرائيل أمام اللجنة السياسية الخاصة والتزامها بخصوص تطبيق هذين القرارين اللذين لم تلتزم بتنفيذهما بعد.

وبوصفنا أشقاء للشعب الفلسطيني الذي شاركته سورية وشعبها مأساته وحزنه، وتقاسمنا معه مشاعر نكبته ومعاناته وقدمنا له ما هو ممكن لدعم استعادة حقوقه، فإننا نخاطبكم اليوم ولكنا ثقة وأمل بأن نتمكن جميعا من وضع حد لهذه المأساة المستمرة، وبما يعيد للمجتمع الدولي دوره في وضع حد للظلم والعدوان الذي يتعرض له شعب فلسطين، وذلك انسجاما مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

لقد تحول الاحتلال الإسرائيلي المستمر للأراضي الفلسطينية إلى نوع من الاستعمار الكريه الذي أنكر على

الفلسطينيين كل حرياتهم وحقوقهم في الوقت الذي فرض فيه عليهم الموت والدمار والفقر والسجن وحالة لا تنتهي من الصراع الدامي. كما أود أيضا أن أشير إلى المشكلة المأساوية للاجئين الفلسطينيين الذين ما زالوا محرومين من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف. فمنذ ما يزيد عن ٥٦ عاما يواجه المواطنون الفلسطينيون الذين لا يقل عددهم عن أربعة ملايين إنسان، ويمثلون على الأقل ثلاثة أجيال من العائلات، ظلما لا يُطاق، بل ويتعرض وجودهم إلى المخاطر والتهديد المستمر.

تابعت إسرائيل خلال العام السابق ارتكاب جرائم حرب لم تتوقف ومارست دون رادع إرهاب الدولة وانتهاكات حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني. و لم تتردد إسرائيل، كما تعرفون جميعا، في استخدام كل الأسلحة الثقيلة والفتاكة، كما حاصرت الشعب الفلسطيني وضربته بالقنابل واغتالت قياداته ومارست ضده كافة أشكال الإرهاب المعروفة وغير المعروفة، إضافة إلى تلك التي لا يمكن تصورها. فأرض الشعب الفلسطيني ومنازله ومحاصيله وأشجاره وبنيته التحتية واقتصاده، بل وحتى نسيج حياته، كلها أصبحت أهدافا لهجمات مستمرة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي. وتجاوز العنف الإسرائيلي الذي انطلق من عقاله دون رحمة كل أشكال العقاب الجماعي وأظهر قرارا إسرائيليا بإنزال أكبر قدر من الموت والمعاناة على المواطنين تحت الاحتلال. ويمكن البرهنة على ذلك من خلال قتل حوالي أربعة آلاف فلسطيني خلال السنوات الثلاث الماضية، من بينهم حوالي سبعمائة طفل على الأقل، حسب مصادر المعلومات الدولية وحتى الإسرائيلية منها.

هؤلاء، المدنيون الفلسطينيون لم يكونوا أشباحا لا وجود لها، بل أنهم بَشر مثلكم ومثلي، لهم هوياتهم، وكانوا بشرا لهم آمالهم وأحلامهم وتطلعاتهم. لقد كانوا أمّهات وآباء وأخوة، وأبناء وبنات. وإضافة إلى ذلك، فقد تم جرح ما يزيد عن خمسين ألف فلسطيني أيضا، منهم الآلاف من الذين أصبحوا معاقين بشكل دائم. كما اعتقلت قوة الاحتلال ما يزيد عن ستة آلاف فلسطيني، بمن في ذلك أكثر من ٣٥٠ طفلا و ٧٥ امرأة يعانون جميعا من ظروف سجن قاسية في جميع المجالات. وقد أظهرت تقارير لجان تابعة للأمم المتحدة أن نقاط التفتيش وعمليات الإغلاق ومنع التجول كانت لها آثار مدمرة على الاقتصاد الفلسطيني. ونتج عن هذه السياسات ما يشبه وضع الفلسطينيين في أقفاص في بيوتهم لفترات طويلة ومنعهم من مغادرة منازلهم للعمل وشراء الأغذية وزيارة الأطباء، وحرمان الأطفال من الذهاب إلى مدارسهم.

أما آلاف المنازل التي دمرتها قوات الاحتلال في غزة والضفة الغربية والقدس، فهي شاهد على همجية الاحتلال. وتوجت إسرائيل أعمالها وإجراءاتها الإرهابية ببناء جدار عازل على الأرض الفلسطينية، الهدف منه التوسع على حساب الأرض الفلسطينية وحماية مستوطنات إسرائيلية غير مشروعة بلغ عدد سكانها ما يقارب الأربعين ألف مستوطن في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وقد ترافق التوسع الاستيطاني مع أعمال إرهاب وعنف يقوم بها المستوطنون ضد الأبرياء الفلسطينيين، وبخاصة خلال السنوات الأربع الماضية.

وسط هذه الصورة المملوءة بالحزن والغضب معا، جاءت فتوى محكمة العدل الدولية لتعيد بعضا من الأمل المفقود ولتضع الأمور في نصابها وفقا لأحكام القانون الدولي. فقد طلبت المحكمة، وهي أعلى جهاز قضائي في منظومة الأمم المتحدة، وقف بناء الجدار وإزالة ما أقامته إسرائيل منه والتعويض على الفلسطينيين، وعدم الاعتراف بالوضع غير الشرعي الناشئ عن إسرائيل منه بناء الجدار، والطلب إلى الدول الأعضاء بالعمل على إنهاء انتهاكات إسرائيل. ودعت المحكمة الجمعية العامة ومجلس الأمن إلى

اتخاذ إجراءات إضافية لإنهاء الوضع غير القانوني الناتج عن بناء الجدار. ونحن ما زلنا بانتظار مثل هذه الإجراءات من قبل مجلس الأمن بشكل خاص، ومن قبل الجمعية العامة أيضا. وانطلاقا من نهجها في تحدي القانون والشرعية الدولية، رفضت إسرائيل فتوى المحكمة، كما رفضت أساسا عشرات القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والمئات من قرارات الجمعية العامة، ووجهت مزيدا من الإهانات لمنظمتنا الدولية واعتبرت نفسها فوق القانون.

تمر المنطقة بشكل عام، والشعب الفلسطيني بشكل خاص، في مرحلة دقيقة وحساسة الآن، بخاصة بعد رحيل الرئيس ياسر عرفات، مما يستوجب وقوف منظمتنا الدولية إلى جانب هذا الشعب لتمكينه من ترتيب بيته الداخلي بما يخدم تحرره ومتابعة جهده من أجل إنجاز حقوقه الوطنية المشروعة وغير القابلة للتصرف. وأود أن أؤكد في هذه المناسبة دعم الجمهورية العربية السورية لوحدة الشعب الفلسطيني الشقيق وحرصها عليه في مواجهة الصعاب والتحديات، لأن في ذلك الضمان الحقيقي لتفويت الفرصة على مَن لا يريد الخير لهذا الشعب.

لقد أجمعت الأسرة الدولية على أن السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط، وللقضية الفلسطينية التي نتناولها في هذه الأمسية بشكل خاص، لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التطبيق الكامل لقرارات الشرعية الدولية، وخصوصا قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية. وفي الوقت الذي احترم فيه الجانب العربي في عملية السلام قرارات الشرعية الدولية والمرجعية التي قامت عليها عملية السلام التي بدأت في عام ١٩٩١، مارست إسرائيل كافة الألاعيب وأشكال التضليل للابتعاد عن هذه المرجعية وتجاهل الإرادة الدولية، وعملت وما زالت تمارس كافة أشكال التحايل لكسب الأرض والسلام معا، الأمر الذي حال دون تحقيق السلام العادل والشامل المطلوب. وتعرف إسرائيل أن السلام لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأرض الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشريف، والانسحاب التام من الجولان السوري المحتل وما تبقى من أرض لبنانية محتلة.

لقد خلص جون دوغارد، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية في تقريره إلى أن ”تحدي إسرائيل للقانون الدولي يفرض تهديدا ليس للنظام القانوني الدولي فحسب، وإنما للنظام الدولي ذاته. وليس هذا هو الوقت المناسب لقيام المجتمع الدولي بممارسة الاسترضاء“.

لقد آن الأوان لأن يتخذ المجتمع الدولي موقفا حازما تجاه السياسات الإسرائيلية بحيث يتمكن الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وفقا لقرارات الشرعية الدولية.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): إن التقرير المعروض على الجمعية العامة اليوم يعرض بوضوح شديد الحالة المأساوية التي يعيشها الشعب الفلسطيني نتيجة للأعمال التي ترتكبها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، ويطرح قضية فلسطين في سياق مثير للقلق بشكل خاص.

ويتبين من هذا التقرير أننا نشهد، سنة بعد أخرى، نفس نمط العنف والانتهاك المنهجي لحقوق الإنسان الذي تقترفه إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك أعمال القسوة والإيذاء البدني للسكان المدنيين، واستخدام القوة الغاشمة، وسياسة الاغتيال المستهدف، وتدمير بيوت الفلسطينيين ومصادرة الأراضي وعدم احترام معايير ومبادئ القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

وفي انتهاك متعمد للالتزامات التي تفرضها عليها معاهدة جنيف الرابعة – وبخاصة الفقرة ٦ من المادة ٤٩ –

ومبادئ القانون الدولي، واصلت إسرائيل التوسع في الأراضي خلال الفترة المشمولة بالتقرير من خلال بناء المستوطنات بشكل غير مشروع، وإنشاء النقاط المتقدمة.

في نفس الوقت، ورغم تنديد المجتمع الدولي وفتوى محكمة العدل الدولية التي لا لبس فيها – والتي أيدتها الجمعية العامة في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، في قرارها دإط-١٠/١٥ بشأن عدم شرعية الجدار العازل – واصلت إسرائيل بناء ذلك الحاجز وتدمير البيوت ومصادرة الأراضي.

ومن خلال تلك الإجراءات الشديدة القسوة، ما زالت إسرائيل ترسم على أرض الواقع خريطة جديدة للأراضي المحتلة، مما يعرقل على نحو خطير إمكانيات إقامة دولة فلسطينية مستقلة. كما استمرت عمليات الحصار والإغلاق التي تفرض على البلديات الفلسطينية، إلى جانب عمليات حظر التجول، مع فرض قيود شديدة على حرية التنقل بالنسبة للفلسطينيين، الأمر الذي يخنق كل مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية ويعوق عمل ما تبقى من الإدارة الفلسطينية جذريا. وفضلا عن ذلك، فإن قتل المدنيين زاد من حدة مشاعر اليأس والإحباط والسخط لدى السكان الفلسطينيين.

والجزائر تتابع ببالغ القلق التدهور الخطير في الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتكرر تنديدها القوي بالممارسات غير الإنسانية التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم ومؤسساتهم.

وفي مناسبة هذا اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني – الذي يعاني من الظلم والحرمان منذ فترة طويلة – يود بلدي أن يؤكد على دعمه الثابت للكفاح البطولي الذي يخوضه هذا الشعب الباسل لنيل حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف.

لقد حان الوقت لأن يضطلع المجتمع الدولي بمسؤولياته ويضع حداً لسياسة العدوان والاحتلال الإسرائيلية. ونحن نأسف بشدة لأن مجلس الأمن لم يضطلع بمسؤوليته لحمل إسرائيل على التقيد بالقانون الدولي، مما يقوي شعورها بالإفلات من العقاب، مما يجعلها تشعر الآن أنها تستطيع مواصلة سياسة العدوان وازدراء إرادة المجتمع الدولي.

وإزاء هذا الوضع، يجب أن يتصرف المجتمع الدولي من دون إبطاء، وأن يضاعف من جهوده لتهيئة مناخ مؤات للتنفيذ الفوري لخريطة الطريق. وأي تأخير ليس من شأنه سوى زيادة فداحة المحنة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، والسماح لإسرائيل بفرض أمر واقع جديد في الأراضي المحتلة وتبديد أي إمكانية لتسوية المسألة، مثلما حدث بالنسبة لعملية أوسلو.

وعلى المجتمع الدولي، كما تمثله المجموعة الرباعية، أن يزيد من مشاركته بغية التوصل إلى حل عادل ودائم للصراع في الشرق الأوسط، على أساس احترام قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٥٤٤ (٢٠٠٤) ومبدأ الأرض مقابل السلام وتنفيذ خريطة الطريق حسبما صادق عليها مجلس الأمن.

ومن نفس هذا المنظور، من المهم أن نشدد على أن الانسحاب الأحادي لإسرائيل من غزة ليس إلا المرحلة الأولى من انسحاب كامل وشامل من جميع الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية، وبالتالي ينبغي أن يكون جزءاً لا يتجزأ من خريطة الطريق، التي تبقى الإطار الوحيد الذي وافق عليه الطرفان للتوصل إلى تسوية عادلة ونهائية للصراع الإسرائيلي– العربي.

ولكي يتم ذلك بشكل منظم، لا بد أن تكون طرائق الانسحاب وجدوله الزمني موضع مفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. ومما لا يقل أهمية أن يقترن ذلك الانسحاب بتفكيك كل المستوطنات المتقدمة ووقف الأنشطة الاستيطانية المنافية للقانون الدولي.

إن الحل النهائي للصراع العربي – الإسرائيلي يرهن بإنهاء الاحتلال وانسحاب الجيش الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة – بما في ذلك الجولان السوري والجيب الأخير المحتل من لبنان – ووقف كل الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتفكيك المستوطنات الحالية، وتعليق بناء الجدار العازل ونبذ إسرائيل لجميع السياسات المستفزة التي تعرقل مبادرات السلام.

وعلى جمعيتنا أن تستجيب بشكل ملائم لتطلعات الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه المشروعة، وفي المقام الأول حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

وقبل ثلاثين عاما، ومن فوق هذا المنبر ذاته، قرر ياسر عرفات أن يلوح إلى أعدائه الإسرائيليين بغصن الزيتون. وقد حثهم على ألا يتركوه يسقط من يده وأن يغتنموا الفرصة لإبرام سلام عادل ودائم. وبعد ثلاثين عاماً من ذلك، رحل عن دنيانا الزعيم الفلسطيني المخضرم الذي كان رمزا للقضية الفلسطينية وتجسيدا لتطلعات شعبه، ولكن ما زال عرضه للسلام قائما وحلمه بدولة فلسطينية حرة ومستقلة حياً أكثر من أي وقت مضى.

السيد عسَّاف (لبنان): اسمحوا لي بداية أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على التقرير الذي وضعته أمامنا، وعلى الجهود التي تبذلها والتوصيات التي ما فتئت تقدمها منذ تأسيسها في العام ١٩٧٥، إعمالا لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

وفي هذا المجال، نشير إلى أن حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف تم تحديدها في قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٧٦ (د-٣٠) الصادر عام ١٩٧٥، الذي أشار إلى أنها ثلاثة. أولا، الحق في تقرير المصير؛ وثانيا، الحق في الاستقلال السياسي؛ وثالثا، حق اللاجئين في العودة.

وعندما نقول حقا غير قابل للتصرف فإننا نعني أنه حق ثابت ونهائي لا يمكن تغييره أو تبديله أو رهنه أو مقايضته. لكن هذه الحقوق ما زالت إسرائيل تحرم الشعب الفلسطيني منها وتحول حياته إلى مستحيل. أين الحق الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير عندما تستمر إسرائيل في استعمارها للأرض الفلسطينية، وتفرض إدارتها وقوانينها على الشعب الفلسطيني، وتحرمه من التعبير عن إرادته ورغباته، محولة حياته إلى مستحيل؟ وهي بذلك تناقض المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة، التي تشدد على حق الشعوب في تقرير مصيرها.

أين الحق الفلسطيني غير القابل للتصرف في الاستقلال السياسي عندما تستمر إسرائيل في احتلال الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية، ومساحتها ٨٠٠ ٥ كيلومتر مربع، وقطاع غزة ومساحته ٣٦٠ كيلومترا مربعا، وذلك منذ العام ١٩٦٧؟ وهي تعمل على تقطيع أواصر الأرض الفلسطينية، ونشر الحواجز والعوائق فيها، وقد أصبح عددها ٦٠٠ حاجز، وتعمل على قتل الشعب الفلسطيني، وقد أصبح عدد القتلى الفلسطينيين منذ العام ٢٠٠٠ أربعة آلاف. وتعتقل الفلسطينيين وتزج بهم في السجون، وقد أصبح عدد المعتقلين ٠٠٠ ٦ معتقل وسجين.

وهي، إضافة إلى ذلك، ترفض إسرائيل أيضا الانصياع لقرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠)، الذي اعتبر

قرارها بضم القدس وفرض قوانينها عليها لاغيا وباطلا. أين الحق الفلسطيني غير القابل للتصرف في الاستقلال السياسي عندما تعمل إسرائيل على بناء الجدار الفاصل بطول ٧٢٠ كيلومترا، ويسير ٩٠ في المائة منه داخل أرض الضفة الغربية وبعمق يصل أحيانا إلى ٢٢ كيلومترا؟ وحسب تقرير لسعادة الأمين العام فإن إسرائيل في حال استكمال بناء هذا الجدار ستقضم حوالي مساحة ١ ٠٠٠ كيلومتر مربع من أرض الضفة الغربية. وقد أفتت محكمة العدل الدولية بلا قانونية هذا الجدار، وطالبت إسرائيل بهدمه وإزالته وتعويض الفلسطينيين نتيجة الأضرار التي سببها لهم. ولكن إسرائيل رفضت الانصياع لهذه الفتوى.

أين الحق الفلسطيني غير القابل للتصرف في عودة اللاجئين؟ ولقد أصبح عددهم أربعة ملايين، يعيشون مشتتين بعيدا عن أرضهم وديارهم في الضفة وغزة ولبنان وسوريا والأردن، فيما إسرائيل تنوح العالم شمالا وجنوبا وشرقا وغربا باحثة عن المستوطنين لجلبهم وزرعهم داخل الأرض الفلسطينية المحتلة. ومقابل الملايين الأربعة من اللاجئين الفلسطينيين أصبح في أرض الفلسطينيين المحتلة ٤٠٠ ألف مستوطن، يتوزعون على ٢٠٠ مستوطنة.

أخيرا، فإن إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف يبقى الوسيلة الأساسية لحل قضية فلسطين. ونحن في هذا المجال نطالب إسرائيل بأن تنحو نحو السلام وأن تجلس على طاولة المفاوضات من أجل إحقاق السلام وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام.

السيد مانيس (السودان): إننا إذ نُعرب مجددا عن مؤاساتنا للشعب الفلسطيني الشقيق في رحيل رمز نضاله وقائد كفاحه، رئيسه المنتخب ياسر عرفات، نعبر عن إعجابنا وإشادتنا بنموذج الشعب الفلسطيني وقادته في نقل السلطة عبر مؤسسات ديمقراطية أكدت مقدرتها على تجاوز الامتحان. ونحن واثقون بأن شعبا هذا ديدنه في أوقات الشدة لقادر على مواجهة تحديات المرحلة مسلحا بوحدته وعزيمته والإرث الذي تركه المناضل عرفات.

إن القضية الفلسطينية هي دون شك محور اهتمام العالم وجوهر الصراع في الشرق الأوسط. وبقاء هذه القضية دون تسوية، وتداعيات تدهور الأوضاع على الأرض، في هذا الجزء الهام من العالم، تشكل أكبر تحد لهذه المنظمة وتقف شاهدا ودليلا على سياسة الكيل بمكيالين وللانتقائية في تطبيق قرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية.

إن المأساة الفلسطينية أصبحت مأساة للضمير الإنساني قاطبة، فالأوضاع الأمنية المتدهورة والتصعيد المستمر للعنف يستصرخ كل ضمائرنا بأنه قد آن الأوان للوقوف بحزم ضد الصلف والتعنت الإسرائيلي. فمصداقية هذه المنظمة يجب أن تنعكس في مقدرتها على صيانة الميثاق وإنفاذ القانون الدولي. ومقررات أوسلو ومدريد وقرارات مجلس الأمن العديدة وخريطة الطريق التي ارتضتها جميع الأطراف، يجب أن تمثل الأساس نحو الحل العادل لهذه القضية.

إن المجتمع الدولي الذي لا يواجه العنف والصلف والمخططات الإسرائيلية الخطيرة بأكثر من بيانات الرفض وعبارات الاستنكار والشجب والتنديد من خلال قرارات تضرب بها إسرائيل عرض الحائط، مطالب الآن، ونحن نقترب من العام الستين لإنشاء هذه المنظمة التي تضاعفت عضويتها أربع مرات، بموقف أكثر صلابة في تحمل المسؤوليات بشكل يعبر عن قدرة هذه المنظمة ومصداقية مجلس الأمن وفاعليته على إلزام إسرائيل بإنهاء الاحتلال والانسحاب الفوري وغير المشروط من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة في الجولان السوري والأراضي اللبنانية وفقا

للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ونحن مهما تحدثنا، لن نبلغ صدق وبلاغة السيد فاروق القدومي في وصف الأوضاع في فلسطين المحتلة وبشاعة ممارسات سلطة الاحتلال. لذا نطالب المجتمع الدولي من هذا المنبر بوقفة قوية من كافة الدول المحبة للسلام والمجتمع الدولي في صف الشرعية الدولية من أجل إجبار إسرائيل على الاستجابة لمقررات الشرعية صونا للسلم والأمن الدوليين وتسوية قضية فلسطين سلميا.

ويعرب وفدي عن تقديره العميق للتقرير الشامل الذي قدمته اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والتوصيات الهامة التي تضمنها التقرير. ونشيد بالجهود التي تبذلها اللجنة، بما في ذلك مشاريع القرارات التي قدمها السفير بول باجي، رئيس اللجنة، والتي تحظى بدعم وفد السودان.

السيد أبو العطا (مصر): تجتمع الجمعية العامة اليوم، وكما جرت العادة كل عام، لتناقش إحدى أهم القضايا المدرجة في جدول أعمالها منذ أكثر من نصف قرن، وبالتحديد منذ أن تم اعتماد القرار ١٨١ (د - ٣) في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، قرار تقسيم فلسطين الواقعة تحت الانتداب إلى دولتين، عربية ويهودية.

ومنذ ذلك اليوم، تعتمد الجمعية العامة في كل دورة من دوراتها عشرات القرارات، تؤكد جميعها على الحقوق المشروعة والثابتة للشعب الفلسطيني، وتطالب بانسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها عام ١٩٦٧، واستعادة كامل حقوق الشعب الفلسطيني، وعلى رأسها حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وحق تقرير المصير، وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على أرضه، وعاصمتها القدس الشرقية.

أعوام كثيرة مضت، ولا يزال المجتمع الدولي يؤكد على ضرورة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. إنها حقوق ثابتة لا جدال فيها، يحميها القانون الدولي، وتدعمها قاعدة صلبة من الشرعية الدولية، متمثلة في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن.

وتؤكد مصر - وهي تعمل بكل جهد لدعم كافة جهود التسوية السلمية لقضية الشرق الأوسط - أنه لم يغب عنها في أي وقت من الأوقات، أن أي تسوية عادلة وشاملة لتلك القضية لا يمكن أن تفتئت على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وحقه في إقامة دولته المستقلة على أرضه، وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم.

لقد شهدت القضية الفلسطينية خلال العام الماضي تطورات على قدر كبير من الخطورة، زاد كثير منها من مشاعر اليأس والإحباط. فلا يمكن للمجتمع الدولي أن ينسى أو يتناسى، الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة التي ارتكبت في الأراضي المحتلة خلال الفترة الماضية. فما أكثر العمليات العسكرية التي استخدمت خلالها القوة المفرطة وغير المتكافئة، ونتجت عنها خسائر هائلة في الأرواح والممتلكات. وكم من بؤر استيطانية جديدة تم تشييدها داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة في انتهاك واضح لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، ناهيك عن كونها تمثل خرقا صريحا للالتزامات التي حددتها خريطة الطريق على الجانب الإسرائيلي. كما لا يمكن أن نغض الطرف عن الاستمرار في تشييد الجدار العازل، في مخالفة أخرى لقرار الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة رقم ES-10/15، وفتوى محكمة العدل الدولية.

إن اجتماعنا اليوم، رغم هذه الخلفية المؤسفة، يأتي في ظل أوضاع وظروف ذات طبيعة خاصة. ظروف تحتم علينا النظر إلى الأمام وتفرض علينا التعامل بمنطق الأمل لا التشاؤم. الأمل في مستقبل ربما يكون أكثر إشراقا للأجيال القادمة. لكنه أمل لا يزال مشوبا بالحذر. الحذر من أن نتزلق من جديد في دائرة عنف لا نستطيع الخروج منها، الحذر من افتراض سوء النية أو التشكيك في نوايا الطرف الآخر، الحذر من القيام بأعمال استفزازية، كالقيام بعمليات عسكرية جديدة ضد الفلسطينيين، أو الاستمرار في سياسة الحصار والإغلاق وفرض القيود، ناهيك عن الاستمرار في التوسع الاستيطاني وتشييد الجدار العازل داخل الأراضي الفلسطينية.

إن مصر تطالب إسرائيل بالالتزام بتهيئة مناخ ملائم لإجراء انتخابات فلسطينية ناجحة، والشروع في سلسلة من إجراءات بناء الثقة وإظهار حسن النوايا تجاه القضية الفلسطينية، من خلال إنهاء الحصار ورفع المعاناة اليومية المفروضة على الشعب الفلسطيني، والإفراج عن الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، بالإضافة إلى الإفراج عن أموال السلطة المحتجزة لدى الجانب الإسرائيلي كبادرة لإظهار حسن النوايا.

إن توافق الآراء الدولي الذي نشأ منذ أكثر من عامين حول خريطة الطريق، ورؤية الدولتين – الفلسطينية والإسرائيلية – اللتين تعيشان، جنبا إلى جنب، في سلام وأمن، يُحتم على المجتمع الدولي أن يتعامل مع التطورات الأخيرة على الساحة الفلسطينية بمنطق جديد. منطق يسمح بتعزيز إجراءات بناء الثقة بين الطرفين، واتباع منهج تحفيزي وتشجيعي للقيادة الفلسطينية الجديدة، والتعامل بأسلوب منصف وعادل مع الخروقات المتكررة لخريطة الطريق، وممارسة الضغوط دون انتقائية أو تحيز. إنه منطق يقوم على شراكة حقيقية وجادة من جانب الأطراف الرئيسية على الساحة الدولية، وعلى رأسها اللجنة الرباعية الدولية باعتبارها تعبر عن ضمير المجتمع الدولي الذي يصبو إلى تحقيق تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية.

في سياق حديثنا عن التطورات التي شهدتها المنطقة مؤخرا، لا يفوتنا أن نعيد التأكيد على ثوابت الموقف المصري تجاه المبادرة الإسرائيلية بالانسحاب الأحادي من قطاع غزة. وإن الجهود الدولية والإقليمية تسعى إلى وضع الضوابط والمعايير التي تضمن أن يأتي الانسحاب – إذا تحقق بالفعل – متسقا مع خريطة الطريق والتزامات الطرفين في هذا المجال. وفي هذا الإطار تؤكد مصر على ما يلي:

أولا، ضرورة أن يأتي الانسحاب كاملا وشاملا، وألا يترك من البقايا والجيوب ما يهدد بتفجر العنف في أي لحظة وتبرير التدخل العسكري بين الحين والآخر.

ثانيا، ضرورة ألا يكون الانسحاب ذريعة لفرض حصار أكبر على قطاع غزة بأكمله، بحيث يتحول القطاع إلى سجن كبير، يعاني سكانه من الحصار وعدم القدرة على التنقل أو البحث عن موارد الرزق. من هنا فنحن نطالب بفتح الممر بين قطاع غزة والضفة الغربية لتسهيل المرور والتواصل بين القطاع والضفة.

ثالثا، ضرورة إيفاد مراقبين دوليين إلى قطاع غزة لمراقبة الأوضاع بعد الانسحاب، والتأكد من وفاء الطرفين بالتزاماتهما.

رابعا، وأخيرا، فإنه لا يُتصور أن خطة على هذا القدر من الأهمية، تتم دون التنسيق الكامل مع الشريك المعني، وأعني هنا الجانب الفلسطيني، وذلك لضمان إتمام المهمة بنجاح، وعدم تدهور الأوضاع إلى الأسوأ في المستقبل. ولذلك سعت مصر منذ بدء الإعلان عن خطة فك الارتباط، إلى تكثيف الاتصالات بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، والعمل على التوصل إلى برنامج سياسي وأمني

متكامل، يهدف إلى وضع الضمانات التي تكفل إتمام الانسحاب بنجاح، ووفقا للشروط المشار إليها، وتسهيل عودة الطرفين على مائدة المفاوضات.

إن الأشهر القادمة تمثل مرحلة حاسمة في مسار عملية السلام. فإما أن تقود إلى انطلاقة حقيقية نحو تسوية شاملة وعادلة ونهائية لصراع طال زمنه وتعددت مآسيه، أو أن تسقط بنا في مستنقع – ربما يكون أبدياً – تدفع ثمنه الأجيال القادمة في مختلف بلدان الشرق الأوسط بدون استثناء. فلنتحد جميعا وراء الهدف. هدف إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، عاصمتها القدس الشرقية، تعيش في سلام وأمن إلى جوار دولة إسرائيل، على النحو الوارد في خريطة الطريق، من دون تغيير أو تبديل أو مماطلة. إن ذلك هو الضمان الوحيد للسلام الشامل والدائم الذي يصبو إليه المجتمع الدولي بأسره.

السيد موسمباشيم (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، يود وفد بلدي توجيه الشكر لكم على إعطائه هذه الفرصة لتوجيه كلمة إلى الجمعية العامة بشأن القضية الفلسطينية في إطار البند ٣٧ من جدول الأعمال. ويود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره العميق لتقرير الأمين العام المقدم في إطار هذا البند، والوارد في الوثيقة A/59/574، التي يجدها وفد بلدي مفيدة لما تحتويه من معلومات.

وبينما أوجه كلمتي هذه، تمر فلسطين بأحلك الأوقات من تاريخها، وأقصد خسارة القائد المميز للشعب الفلسطيني، فخامة الرئيس ياسر عرفات. لقد كان بطلاً من أبطال الشعب الفلسطيني الذي يقاتل من أجل وطنه. وستتذكر حكومة زامبيا وشعبها السيد عرفات كمثال للكفاح من أجل حرية شعبه. وبوفاته في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر عن عمر يناهز الخامسة والسبعين، خسر الشعب الفلسطيني والمجتمع الدولي شخصية مميزة وشريكاً في عملية السلام في الشرق الأوسط. ويمثل الرئيس عرفات رمزاً من رموز البحث عن سلام دائم في الشرق الأوسط على أساس مبدأ قيام دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان بسلام جنباً إلى جنب.

ويستحق الرئيس عرفات التقدير على إسهامه الشخصي في عملية السلام في الشرق الأوسط، من خلال جهوده، في مساري كامب ديفيد وأوسلو، اللذين أديا إلى اتفاق مدريد. وتلاحظ زامبيا عدم وجود تقدم هام في العملية السياسية التي من شأنها أن تعزز خريطة الطريق. وأفضل تكريم يمكن للعالم أن يمنحه لذلك الرجل العظيم هو تحقيق حلمه بشرق أوسط مسالم تعيش فيه إسرائيل وفلسطين بسلام ووئام جنبا إلى جنب.

ويكرر وفد بلدي دعمه لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. ونرحب بالمبادرات الدبلوماسية التي أطلقتها مؤخراً الولايات المتحدة والمملكة المتحدة من أجل تسوية سلمية لأزمة الشرق الأوسط. ونتمنى أن يؤدي إلقاء الضوء على هذه المبادرات إلى المزيد من تعزيز خريطة الطريق. وليس هذا وقت البداية من جديد ولكنه وقت مواصلة المبادرات الموجودة أساساً.

ويود وفد بلدي أن ينوه باللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. ويسعدنا أن نلاحظ أنها واصلت تعبئة المجتمع الدولي لدعم الشعب الفلسطيني بالتعاون مع الأمم المتحدة.

ويرحب وفد بلدي بفتوى محكمة العدل الدولية وبموقف الجمعية العامة من الجدار العازل. وما زلنا قلقين من استمرار بناء الجدار في الضفة الغربية المحتلة وفي مناطق قرب القدس الشرقية. فالجدار لن يؤدي إلا إلى تقويض الجهود الدولية الرامية إلى تسوية الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

وفي الختام، تعتقد زامبيا أن خريطة الطريق لا تزال الحل الأفضل لمشكلة تأسيس دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب، على أساس حدود العام ١٩٧٦. وتتمنى زامبيا التوصل إلى تسوية في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الصدد، يعرب وفد بلدي مرة أخرى عن دعمه لمشروع القرار المعروض على الجمعية كجزء من هذا البند من جدول الأعمال.

السيد رستم (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به في وقت سابق من عصر اليوم سعادة السفير بول باجي، الممثل الدائم للسنغال في الأمم المتحدة، بصفته رئيساً للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. ونشكره وبقية أعضاء مكتب اللجنة على تقرير اللجنة الوارد في الوثيقة A/59/35. وماليزيا، بصفتها عضواً في هذه اللجنة، لا تزال تقدر تقديراً عالياً العمل الأساسي المتعلق بفلسطين، الذي تضطلع به اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة للأمم المتحدة وغيرها من الأجهزة والهيئات داخل منظومة الأمم المتحدة. وتقدر ماليزيا كثيراً هذا الالتزام والجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام ومكتبه في هذا الصدد. ونأمل أن يواصلوا مهامهم وولاياتهم حتى تحقيق السلام في المنطقة وإنشاء دولة فلسطين. ونشكر معالي السيد فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، على بيانه.

وفي هذا اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي نحتفل به في الأمم المتحدة، يود وفد بلدي، أولاً أن يؤكد من جديد دعم حكومة ماليزيا المتواصل والمطلق لشعب فلسطين وقيادته وتضامننا معهم في كفاحهم الشجاع والباسل للحصول على حقوقهم غير القابلة للتصرف. ونحن ما زلنا ملتزمين بمساعدة الشعب الفلسطيني في جهوده الرامية إلى تحقيق السلام وإنشاء دولة فلسطين.

ومن المناسب جداً أن تعقد هذه المناقشة بشأن بند جدول الأعمال ٣٧ ”قضية فلسطين“ بالتزامن مع اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وهذه المناقشة إحياء لذكرى الرئيس الراحل ياسر عرفات بقدر ما هي تكريم لكفاح الشعب الفلسطيني من أجل ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف. ومع ذلك، فإنه من المؤسف أنه لم يتحقق تقدم ملموس في العملية الرامية إلى إيجاد تسوية سياسية لهذه القضية. والواقع أن السياسات القاسية وغير الإنسانية التي تتبعها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أسهمت بصورة كبيرة في المزيد من التدهور في الظروف الاقتصادية، والاجتماعية، والإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وتستحق السياسات والممارسات التي تتبعها إسرائيل أشد ما يمكن من التنديد. وفي هذا الصدد، يجد وفد بلدي الحقائق والأرقام والمعلومات الجديدة الواردة في الفصل السادس من تقرير اللجنة مزعجة للغاية. فقد سقط العديد من القتلى، والعديد من الجرحى، وحدث الكثير من الخراب والمعاناة التي تفوق الوصف، خاصة في صفوف الفلسطينيين، نتيجة لاستخدام القوة بشكل مفرط وعشوائي وغير متناسب، والقتل المتعمد، والإعدامات خارج نطاق القانون، والعقاب الجماعي، وتدمير البيوت، والمزارع وغيرها من الممتلكات، وخنق الاقتصاد، وزيادة عدد العاطلين عن العمل، وحرمان الشعب الفلسطيني من التعليم، والصحة، والخدمات الطبية، علاوة على السياسات الأخرى والممارسات التي ترتكبها إسرائيل بشكل متعمد ومنظم ضد الشعب الفلسطيني. ويتناقض كل ذلك مع التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي. ويجب على المجتمع الدولي أن يمارس ضغطه على إسرائيل لاحترام تلك الالتزامات القانونية، مثلما نتوقع من الدول الأخرى أن تفعل ذلك.

ومن واجبنا هنا، في الأمم المتحدة، أن نضع حدا لجميع الأعمال الوحشية والممارسات البغيضة المتواصلة التي ترتكبها إسرائيل ضد السكان الفلسطينيين. وينبغي ألا ننظر إلى ما يحدث من إصابات ودمار على كلا الجانبين على أساس الأعداد أو النسب المئوية وحدها. فحياة كل إنسان، سواء كان رجلا أو امرأة أو طفلا، مقدسة وغالية ويجب حمايتها. إن أي عمل من أعمال العنف الذي يرتكب ضد المدنيين الأبرياء في هذا الصراع، سواء كانوا فلسطينيين أو إسرائيليين، غير مقبولة وتستحق نفس الإدانة منا جميعا.

وقد أعلنت ماليزيا بوضوح إدانتنا للعنف والإرهاب. ولكن أعمال العنف والإرهاب التي يقوم بها الفلسطينيون إنما هي مجرد رد على استمرار إسرائيل في احتلال الأراضي الفلسطينية وسياساتها وممارساتها الناتجة عن ذلك طوال السنوات الـ ٣٧ الماضية. ويقع على كلا الجانبين التزام بتحويل دائرة العنف المميتة هذه، التي يمكن عكس اتجاهها، إلى فترة دائمة من الهدوء والسلام والأمن في المنطقة.

إن قيام إسرائيل بتشييد الجدار الفاصل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية وحولها، قد أدخل بعدا جديدا في الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني ويمكن أن يعرض آفاق السلام في المنطقة للخطر الكبير. فأثر الجدار على حياة الفلسطينيين أثر طاغ. إن الجدار يهدد وحدة أراضي دولة فلسطين في المستقبل، على نحو ما هو مُتوخى في قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) وأيدته خريطة الطريق.

إن النتيجة التي توصلت إليها محكمة العدل الدولية في فتواها الصادرة في تموز/يوليه الماضي بأن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة يتناقض مع القانون الدولي، ينبغي أن تحظى باحترام الجميع، ولا سيما إسرائيل. وتحث ماليزيا جميع الدول الأعضاء، وبخاصة إسرائيل، على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان الامتثال لتلك الفتوى وللقرار د إ ط – ١٠/١٥، الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

كما تتوقع ماليزيا من مجلس الأمن أن ينظر بجدية وبسرعة في هذه المسألة وفقا لاختصاصاته وسلطاته بموجب المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة. لقد مضى حوالي خمسة أشهر دون أن يستجيب المجلس لفتوى محكمة العدل الدولية، وهي أعلى هيئة قضائية في الأمم المتحدة، بشأن هذه المسألة الهامة التي تتعلق بالسلم والأمن الدوليين .

وتكرر ماليزيا دعوتها إلى أعضاء اللجنة الرباعية لأن يقوموا بدور أكثر نشاطا وقوة لإحياء خريطة الطريق وإنقاذها ولإعادة عملية السلام إلى مسارها الصحيح. وتلاحظ ماليزيا باهتمام الجهود الأخيرة التي بذلتها اللجنة الرباعية في ذلك الصدد، ونأمل أملاً قوياً في أن تثمر تلك الجهود عن النتائج المرجوة للمرة النهائية.

ويجب على إسرائيل أن تثبت للمجتمع الدولي أنها ملتزمة بإخلاص بإيجاد حل سلمي بدلا من الحل العسكري. ويجب أن تدرك إسرائيل أنه لن يكون هناك حل عسكري لهذا الصراع على الإطلاق. وعلى نفس المنوال، ينبغي للسلطة الفلسطينية، بمساعدة المجتمع الدولي، أن تتخذ الإجراءات اللازمة لمواصلة بذل الجهود من أجل إصلاح مؤسساتها ذات الصلة وتحسين جهازها الأمني. ونحث الطرفين على القيام، على أساس خريطة الطريق وبالامتثال لأحكامها، بتهيئة البيئة اللازمة التي تمكّن من إجراء المفاوضات.

إننا نتطلع إلى أن يجري انتخاب رئيس السلطة الفلسطينية في بيئة آمنة وسلمية، وأن يتم استئناف عملية السلام بعد ذلك. ونحث كلا الطرفين على العودة إلى طاولة

المفاوضات دونما تأخير. والحل الدائم المتعلق بوجود دولتين هو مفتاح السلام والأمن لإسرائيل وفلسطين على السواء.

ما زالت قضية فلسطين تتصدر جدول أعمال مجموعة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وتتولى ماليزيا الآن رئاسة حركة عدم الانحياز ومؤتمر القمة العاشر لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وفي هذا العام اضطلعت ماليزيا والمنظمتان بعدة مبادرات ونشرتها على مختلف المستويات فيما يتعلق بقضية فلسطين. وفيما يلي بعض هذه المبادرات.

أولا، قام رئيس الوزراء، بصفته رئيس حركة عدم الانحياز ورئيس مؤتمر القمة العاشر لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ووزير خارجية ماليزيا، بصفته رئيسا للاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز، بإجراء اتصالات ومناقشات منتظمة مع نظرائهما، ولا سيما بين أعضاء المجموعة الرباعية وجميع أعضاء مجلس الأمن. وقد برزت قضية فلسطين في المناقشات التي دارت خلال زياراتهما الثنائية لبعض تلك البلدان، وبالعكس.

ثانيا، قامت ماليزيا مع أعضاء اللجنة الثلاثية لحركة عدم الانحياز – الذين مثّلهم وزير خارجية ماليزيا ونائبا وزيري خارجية كوبا وجنوب أفريقيا – بالمشاركة في جلسات الاستماع العلنية لمحكمة العدل الدولية في القضية المتعلقة بالآثار القانونية المترتبة على تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة المعقودة في لاهاي في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤. وكان التمثيل على هذا المستوى الرفيع، بمشاركة وفود من عدد من البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز، دليلا على التزام حركة عدم الانحياز الذي لا يحيد وتضامنها الذي لا يتجزأ مع فلسطين ونضالها المشروع.

ثالثا، استضافت ماليزيا في بوتراجايا الاجتماع الوزاري الخاص لمنظمة المؤتمر الإسلامي حول الحالة في الشرق الأوسط في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ واجتماع اللجنة الوزارية لبلدان عدم الانحياز المعنية بفلسطين في ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٤. وفي أعقاب ذينك الاجتماعين، شُكّلت وفود وزارية لمنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز، فيما يتعلق بفلسطين، برئاسة وزير خارجية ماليزيا. وقد اجتمعت الوفود الوزارية أو رئيسها مع الأعضاء الرئيسيين في اللجنة الرباعية، أي وزير خارجية الاتحاد الروسي، ووزير خارجية آيرلندا، التي كانت تمثل في ذلك الحين الاتحاد الأوروبي، ووزير خارجية الولايات المتحدة، والأمين العام للأمم المتحدة، ووزير الخارجية وشؤون الكومنولث للمملكة المتحدة في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠٠٤. ونقل أعضاء الوفود الوزارية موقف منظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز وتبادلوا وجهات النظر مع نظرائهم فيما يتعلق بقضية فلسطين خلال الاجتماعات. وستواصل الوفود الوزارية وماليزيا، بصفتها رئيسة حركة عدم الانحياز ورئيسة مؤتمر القمة العاشر لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الحوار مع نظرائها بشأن هذه المسألة الهامة، كما يقتضي الأمر وكلما اقتضى الأمر ذلك في المستقبل.

وأخيرا، فإن وزراء خارجية حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي أجروا مفاوضات مطوّلة لبحث قضية فلسطين والتطورات الأخرى المتصلة بها، خلال اجتماعاتهم أو مؤتمراتهم هذا العام. وقد اجتمع وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي مرتين – في اسطنبول في حزيران/يونيه في الدورة الحادية والثلاثين لوزراء خارجية المؤتمر الإسلامي، وفي نيويورك في أيلول/سبتمبر في الاجتماع التنسيقي السنوي. واجتمع وزراء عدم الانحياز أيضا مرتين – في ديربان في آب/أغسطس في المؤتمر الوزاري الرابع عشر، وفي نيويورك في أيلول/سبتمبر في الاجتماع الوزاري السنوي. واجتمعت اللجنة الوزارية لبلدان عدم الانحياز المعنية بفلسطين أيضا في ديربان في آب/أغسطس.

وبالإضافة إلى ذلك يسر وفد بلادي أن يبلغ الجمعية أن حركة عدم الانحياز تجري مشاورات أولية بشأن عقد اجتماع خاص للمجموعات الإقليمية والدولية بشأن فلسطين في وقت ما من العام القادم. وسيكون الغرض من الاجتماع الخاص هو، في جملة أمور، بناء شراكة واسعة لتحقيق تسوية سلمية للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، وزيادة تعبئة المجتمع الدولي دعما للحل الخاص بإقامة دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وعلى أساس القانون الدولي وحق جميع دول وشعوب المنطقة في العيش في سلام وأمن، بعيدا عن العنف والإرهاب. وستقدم ماليزيا المزيد من التفاصيل بشأن تلك المبادرة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الوقت المناسب.

إن ماليزيا، بوصفها رئيسا لحركة عدم الانحياز، قامت أيضا بدور ريادي في تعبئة الرأي العام العالمي بهدف الإعلام والتحذير وزيادة الوعي والدعوة بشأن الطابع المعقد لقضية فلسطين والحالة في الأراضي المحتلة. وفي ذلك الخصوص فإن منظمة ماليزية، غير حكومية – منظمة ماليزيا للسلام – ستعقد في كوالالمبور، في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٥، مؤتمرا دوليا لمنظمات المجتمع المدني بشأن السلام في فلسطين. وتلك المبادرة مستوحاة من الحركة العالمية لمناهضة الفصل العنصري، التي نجحت في إنهاء الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

ويضطلع المجتمع الدولي بدور جماعي في إيجاد تسوية للقضية الفلسطينية. ويجب أن نعمل جميعنا معا من أجل تيسير وتكثيف الجهود الرامية إلى بلوغ تسوية عادلة وشاملة ودائمة للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. وتتحمل الأمم المتحدة، بما فيها الجمعية العامة ومجلس الأمن، مسؤولية دائمة نحو قضية فلسطين، إلى أن تحل بكاملها على أساس الميثاق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخاصة قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣). كما ينبغي أن تحل القضية وفقا للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. وفي ذلك الصدد، فإن ماليزيا تؤكد من جديد على دعمها للمساعي الهامة التي تقوم بها المجموعة الرباعية والأطراف المعنية الأخرى، وتتطلع إلى تقديم مبادرات جديدة وجريئة ترمي إلى استئناف عملية السلام.

وتشكل الجمعية العامة المعقل الأخير للأمل بالنسبة للشعب الفلسطيني. ولا بد أن تتمسك الجمعية بسيادة القانون وبمقاصد الميثاق وبمبادئه. وفي ذلك الصدد، يسر ماليزيا أن تنضم إلى الوفود الأخرى في تقديم مشاريع القرارات الأربعة التي ابتدرتها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وهي المشاريع التي قدمها رئيس اللجنة لنظر الجمعية في إطار هذا البند الهام من جدول الأعمال.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أعرب عن أمل وفدي في أن يتمكن وفد فلسطين قريبا من الجلوس بيننا في قاعة الجمعية العامة بشكل مناسب بوصفه وفدا يمثل دولة عضوا كاملا في الأمم المتحدة. ونتطلع إلى اليوم الذي يشارك فيه المجتمع الدولي الفلسطينيين الاحتفال بابتهاجهم بالاستقلال وقيام الدولة. وأتمنى أن يأتي هذا اليوم في المستقبل العاجل في عام ٢٠٠٥، كما هو متصور في خريطة الطريق والقرارات ذات الصلة للجمعية العامة ومجلس الأمن.

السيد الجُميِّع (المملكة العربية السعودية): سيدي الرئيس، يشرفني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على الجهود التي بذلوها لإيضاح حقيقة الوضع المأساوي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على النحو المبين في تقرير اللجنة الشامل المعروض علينا، والذي كشف زيف الاحتلال الإسرائيلي وسياساته القمعية، وممارساته الوحشية التي ساهمت في تكرار نفس النمط الهمجي من انتهاك حقوق

الشعب في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإطالة معاناته، بتجاوز إسرائيل الفاضح والصارخ لأبسط مبادئ وقواعد القانون الإنساني الدولي.

يصف تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف الممارسات اللاإنسانية التي تنتهجها سلطات الاحتلال الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني. إنها حالة مأساوية بحق الشعب الفلسطيني، شعب يعيش عزلة داخل أرضه وتُمارَس ضده كل أنواع الاضطهاد والعنف والقتل، شعب يُهان يوميا بطريقة أو بأخرى؛ لم تكفل له القوانين ولا المعاهدات الدولية أبسط حقوقه الإنسانية، وتمارس ضده وبهمجية شتى أنواع الممارسات العنصرية. جدار عنصري، ومستوطنات تنشأ، وأراضٍ تصادر، وبنية تحتية تدمر، وعملية هدم وحشية للمنازل والممتلكات والأراضي الزراعية، وغيرها من الممارسات العنصرية والوحشية المتمثلة في عمليات القتل المتعمد للمدنيين، بما في ذلك الإعدام خارج نطاق القانون، واعتقال وحبس الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني، وفرض العقوبات الجماعية على الشعب الفلسطيني وعلى رئيسه الراحل، السيد ياسر عرفات.

ورغم ذلك كله، فإن من يقاوم الاحتلال ويرفض الذل والمهانة وتُسَدّ كافة السبل أمامه ولم يتبق له إلا التضحية بحياته، يوصم بالإرهاب وتجب إدانته، بل ومعاقبة ذويه وعشيرته. أما المحتل الغاصب الظالم فإن له الحق في الدفاع عن نفسه كي يتمكن من دعم استعماره وتوطيد احتلاله. إلا أن عزاءنا الوحيد يكمن في عدالة القضية الفلسطينية ويعبر عنه نبل المجتمع الدولي المتمثل في ما تحظى به القضية الفلسطينية من دعم ومواقف شجاعة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

وتستنكر المملكة العربية السعودية بشدة هذه الممارسات والسياسات الإسرائيلية، والتصعيد الإسرائيلي المستمر ضد الشعب الفلسطيني، واستمرار السياسات الإسرائيلية الأحادية الجانب، التي تهدف إلى فرض وقائع جديدة على الأرض وتتعارض مع قرارات الشرعية الدولية، وترمي إلى إلغاء خارطة الطريق وتعويضها بخطوات مختلفة. وعليه، تهيب المملكة بالمجتمع الدولي وخاصة أعضاء المجموعة الرباعية بالتدخل لوقف هذه السياسات الإسرائيلية العدوانية، ومنع تفاقم الأمور التي تتجه نحو التصعيد وإضفاء المزيد من التعقيدات على الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي نفس الوقت، تؤكد المملكة العربية السعودية أن أي انسحاب إسرائيلي من قطاع غزة ينبغي أن يكون انسحابا تاما وكاملا، وأن تواكبه خطوات مماثلة على مستوى الضفة الغربية، وأن يكون في إطار خريطة الطريق، وأن يتم بتنسيق تام مع السلطة الفلسطينية.

وتؤكد المملكة العربية السعودية على ضرورة توقف سلطة الاحتلال الإسرائيلية عن تعنتها ومضيها في تنفيذ سياساتها وممارساتها الاستعمارية، والتزامها بفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ بشأن ”الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة“ ولقرار الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة دإط-١٠/١٥ الصادر بتاريخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤ بنفس الشأن. وتعتبر المملكة العربية السعودية أن هذه الخطوة تمثل فرصة تاريخية للعودة إلى سيادة القانون في جميع الجهود الدولية الرامية إلى معالجة القضية الفلسطينية معالجة سلمية وحل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

إن المملكة العربية السعودية تؤكد مجددا موقفها الداعي إلى انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها مدينة القدس وجميع الأراضي العربية المحتلة.

وإن أي ترتيبات في هذا الصدد يجب أن تنسجم مع قرارات الشرعية الدولية ومبادرات السلام، بما فيها خارطة الطريق ومبادرة السلام العربية، وذلك ضمانا لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

السيد الصايدي (اليمن): سيدي الرئيس، يصادف افتتاح النقاش حول هذا البند الاحتفاء باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ونحن، إذ نحيي في يومنا هذا صمود الشعب الفلسطيني وإصراره على استعادة حقوقه السليبة في الحرية وتقرير المصير، فإننا نقدر لهذه المنظمة تأكيدها على الحقوق الثابتة لهذا الشعب الصابر المكافح.

وخلافا للقضايا المطروحة على جدول أعمال هذه الدولة للجمعية العامة، فإننا – ومع التقدير للجهود التي بذلتها الأمانة العامة في إعداد التقارير التي بين أيدينا – نجد أنفسنا في غنى عن التذكير هنا بتطورات قضية الشعب الفلسطيني. فقد أصبحت وسائل الإعلام تطالعنا وبشكل مستمر بفصول هذه القضية التي تتابع على هيئة مسلسل مأساوي تنقله الشاشات الصغيرة إلى كل بيت في عصر الفضائيات المفتوحة وما تنشره المنظمات والهيئات على شبكات الإنترنت.ومع كل هذا فإن ما ينشر ليس سوى نماذج محددة من المعاناة الدائمة التي يواجهها أبناء الشعب الفلسطيني في حياتهم اليومية.

ومن المثير أن النخبة الحاكمة المتطرفة في إسرائيل قد استطاعت أن تستغل هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ محاولة فرض انقلاب جوهري في إدراك الآخرين لطبيعة احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية وسياستها التوسعية وممارساتها العدوانية المستمرة التي أشارت إليها تقارير الأمانة العامة وخاصة تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في الوثيقة A/59/35.

إن ما حملته تلك التقارير بالإضافة إلى ما تنقله وسائل الإعلام المختلفة يشير إلى مضي إسرائيل في اتباع ممارسات غير شرعية وغير إنسانية تتمثل في الاغتيالات المستمرة للقيادات الوطنية الفلسطينية والإعدامات خارج نطاق القانون للناشطين السياسيين؛ وهدم المنازل على رؤوس ساكنيها وبذرائع مختلفة خاصة في مخيمات اللاجئين وتشريد الآلاف من النساء والأطفال والشيوخ في العراء؛ وتدمير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني بشكل منهجي بما في ذلك تدمير المعامل والورش والمصانع والمدارس وإيقاف عجلة الحياة الاقتصادية في الأراضي المحتلة؛ والاستمرار في سياسة العزل للأراضي والمدن الفلسطينية بعضها عن بعض وعن العالم الخارجي؛ ومصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية واقتلاع الآلاف من الأشجار المثمرة وهدم الآبار وقنوات الري لبناء جدار الفصل العنصري بدعوى الضرورات الدفاعية. وكل هذه الممارسات تتعارض مع واجبات إسرائيل، قوة الاحتلال، طبقا لمعاهدة جنيف الرابعة والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية.

وفي كل هذا فإن قادة إسرائيل مقتنعون بأن تكرار الأكذوبة يجعل منها حقيقة مقبولة. وإلا فكيف يمكن أن نصف المنطق الأعوج الذي يدفع به هؤلاء بحيث تصور الأمور على غير حقيقتها وتقلب المفاهيم رأسا على عقب. والمؤسف أن البعض يساير قيادة الليكود في هذه المغالطات الواضحة بينما يعمل البعض لاسترضاء تل أبيب لسبب أو لآخر بحيث يطلب منا أن نرى الظل مستقيما ولو كان العود أعوج. فمقاومة الاحتلال الأجنبي عند هؤلاء تصبح إرهابا والأراضي التي يتم الاستيلاء عليها بقوة السلاح تصبح أراضي متنازعا عليها، والقوى الفلسطينية التي تناهض الاحتلال الأجنبي تصبح منظمات إرهابية ويصبح زعماؤها إرهابيين تستباح دماؤهم. كما يصبح أي انتقاد لسياسة

إسرائيل العدوانية التوسعية معاداة للسامية. وبدلا من أن تلزم إسرائيل باحترام حقوق المدنيين تحت الاحتلال يطلب إلى الرازحين تحت نير الاحتلال تقديم شهادة حسن سير وسلوك كشرط مسبق لرفع مظلمتهم.

لقد استبشرت بلادي خيرا، مثل الكثير غيرها، بالتأكيدات التي سمعناها من زعماء الدول النافذة في عالم اليوم وخاصة ما جاء في التصريحات المتكررة الصادرة عن الإدارة الأمريكية من ضرورة قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل.

كما سعدنا بالالتزام المعلن من قبل الزعماء والقادة المشاركين في اجتماع سي آيلند (SEA ISLAND) في جورجيا في حزيران/يونيه الماضي بالعمل على إيجاد تسوية للصراع العربي – الإسرائيلي تمكن من التفرغ لتنفيذ برامج للإصلاحات السياسية والاقتصادية في دول المنطقة. إلا أن الواقع يشير إلى انعدام الجدية وغياب الإرادة في التعامل مع التعنت الإسرائيلي ومواجهة السياسة الإسرائيلية التي تهدف عمليا إلى إفشال كل توجه لتحقيق تسوية سلمية للقضية الفلسطينية بما في ذلك خارطة الطريق.

إنه من المؤسف حقا أن نرى تراخيا واضحا في المسيرة السلمية. وبالرغم من الإرهاصات الإعلامية المتوالية لا يوجد حتى الآن ضوء في نفق المعاناة الفلسطينية في ظل حكومة متطرفة في إسرائيل ليست مقتنعة بالسلام ولا تمتلك في جدول أعمالها أية رؤية أو خطة لتحقيقه. لقد انساق الجميع وراء الترحيب بقرب الانسحاب المعلن للقوات الإسرائيلية من قطاع غزة إلا أن إصرار الحكومة الإسرائيلية على إبقاء قوات الاحتلال في الضفة الغربية والخطط المعلنة لتوسيع المستعمرات الاستيطانية فيها يدل بوضوح على استمرار النوايا التوسعية الإسرائيلية.

لقد لازمت القضية الفلسطينية هذه المنظمة منذ نشأتها تقريبا وأصبحت طوال تلك السنوات والعقود محكا لفاعليتها مثلما أصبحت اختبارا للإرادة الدولية ومصداقية النظام الدولي. وقد صدرت عن هذه المنظمة عشرات القرارات التي تؤكد في مجملها حق الشعب الفلسطيني في أرضه وتقرير مصيره، إلا أن تلك القرارات بقيت حبرا على ورق في ظل عجز مجلس الأمن والدول الدائمة العضوية فيه وأعضاء المجموعة الرباعية عن تنفيذ تلك القرارات. ولا نرى أسلوبا آخر لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية سوى الضغط على الحكومة الإسرائيلية لحملها على الانصياع ولو أدى الأمر إلى تطبيق العقوبات التي نص عليها الفصل السابع من ميثاق المنظمة تماما كما تم مع الدول التي تنتهج سياسة العدوان والتصفيات العرقية وتتجاهل حقوق الإنسان والإرادة الدولية.

إن استمرار مأساة الشعب الفلسطيني يجسد عجز المجتمع الدولي عن التعامل مع إسرائيل، التي أصبحت عمليا دولة فوق القانون. وفي هذا السياق، نشاطر الأمين العام ما ذهب إليه في بيانه عند افتتاح الدورة الحالية للجمعية العامة في أن القصور في النظام الدولي الراهن يكمن في عدم الاحتكام إلى القانون والاتجاه السائد إلى تطبيق أحكام القانون بشكل انتقائي.

وختاما، إن أي إصلاح لمنظومة العلاقات الدولية يجب أن يهدف إلى إقامة نظام دولي أكثر عدلا وإنصافا، بدءا بإزالة الاحتلال والظلم الذي لا يزال أبناء الشعب الفلسطيني يرزحون تحت وطأته.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.